

## أثر البنود خارج الميزانية (الضمانات) على الأزمة المالية وأهمية المحاسبة عنها\*

### دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة المنضوية في سوق العراق للأوراق المالية

أ.م. علي حسين هادي  
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

أ.م. د. إبراهيم عبد موسى السعبري  
الكلية التقنية الإدارية – الكوفة

٢٠١٢م

١٤٣٣هـ

### المستخلص

هدفت هذه الدراسة بالاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية وخاصة علاقتها بالبنود خارج الميزانية ( off – balance sheet ) أو ما يطلق عليها بالمشتقات المالية إذ أن البنوك التجارية عادة تهتم بالتعامل بالبنود خارج الميزانية على نطاق واسع بسبب عدم وجود أو ضعف في الضوابط الدولية الخاصة باستخدامها . وان التطبيقات الخاطئة لها قد أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات المالية ( البنوك ) , فضلا إن الطرق والقواعد المحاسبية التقليدية للبنود خارج الميزانية ( المشتقات المالية ) تعد غير منسقة وغير ملزمة من حيث قدرتها على عكس المنافع والمخاطر للمؤسسات المالية . وان المبادئ السليمة للحاكمة المؤسسية لهذه البنود لدى البنوك تستطيع أن تعزز المزيد من المصداقية لمهنة التدقيق كونها إحدى أهم دعائم تحقيق مفهوم الحاكمة المؤسسية , والارتقاء بها لمواجهة التغيرات المعاصرة , وبذلك أصبح من الضروري وضع مبادئ وقواعد وطرق للتعامل مع مثل هذه الأدوات المالية . مع اقتراح أفضل الطرق والوسائل لقياسها و الإفصاح عنها في القوائم المالية لتزويد أصحاب المصالح بالمعلومات المحاسبية التي تساعدهم في اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب فضلا عن إدارة مخاطرها . فقد اهتمت الدراسة ببند واحد من بنود خارج الميزانية وهو ( ضمانات القروض ) الذي كان السبب الرئيسي وراء حدوث الأزمة المالية العالمية . إذ أن المصارف تواجه مشكلة في تقييم هذه الضمانات , لذلك تكون الإشارة إلى أن قيمة الضمانات المطلوبة حاليا تكون مختلفة عن قيمتها في المستقبل , وهذا ما حدث في الأزمة المالية .

وتوصلت الدراسة إلى أن نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة ومدى صدقها ونزاهتها وتطابقها مع الحقيقة , وأيضا في وجود آليات قادرة على ضبط ومراقبة صحة هذه المعلومات لتفادي الوقوع في المخاطر وعمليات الغش والتلاعب التي يمكن أن تنتج عن ممارسات محاسبية خادعة عن طريق عرض معلومات وهمية هدفها التأثير في نتائج المؤسسة المالية لكي تؤثر في قرارات المتعاملين في الأسواق .

## المقدمة

من معروف أن المحاسبة هي لغة الأعمال إذ أنها تسعى إلى قياس نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية عن مدة زمنية، وإعداد مركزها المالي في تاريخ معين، بعدها تقوم بتوصيل هذه المعلومات بطريقة ملائمة إلى الأطراف المستفيدة، سواء كانوا داخليين أم خارجيين، لاستخدامها في اتخاذ القرارات . وقد واجهت المحاسبة تحديات كبيرة بسبب تزايد حجم وتباين أنشطة الأعمال وتعدد هذه الأمور وهذا بدوره أدى إلى تعقيد وزيادة المشاكل المحاسبية . لذلك فقد نادى الكثير من المهتمين بالفكر المحاسبي على المستوى الأكاديمي والمهني نحو أهمية توافر إطار نظري للمحاسبة يساعد على إنتاج المعلومات المحاسبية استناداً إلى مفاهيم ومعايير ومبادئ محاسبية عامة في ضوء الظروف المحيطة بالوحدة الاقتصادية . و يركز في ماهية المعلومات المحاسبية الواجب توفيرها والشكل الذي يجب الإفصاح عنها . وتأتي الأهمية الحقيقية للمعلومات المحاسبية من مدى ملاءمتها لحاجات متخذي القرارات، فالمعلومات التي لا تؤثر في القرار تعتبر غير ملائمة وغير ذات جدوى، وعلى العكس من ذلك، فإن المعلومات تعد ملائمة عندما تكون قادرة بالتأثير في قرار المستخدم لها بالمساعدة في تكوين توقعات حول الأحداث المستقبلية في ضوء الأحداث السابقة والحالية . ونتيجة لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية تطورت المحاسبة وانتقلت من المفهوم القائم على تنظيم الحسابات وثبات العمليات في السجلات إلى مفهوم توفير المعلومات الاقتصادية وتحليلها وتنسيقها وتوصيلها للمساعدة في اتخاذ القرارات من المستعملين الداخليين والخارجيين .

وفي نهاية القرن الماضي ونتيجة لتحرير وعولمة أسواق الأوراق المالية، ومن ثم ظهور المنافسة الشديدة بين المنشآت المالية عن طريق تعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الإقليمية، والثورة التقنية في نظم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتطور في مجال تمويل المنشآت والذي يهتم بالموازنة بين المخاطر والعوائد . إذ أن استعمال المديونية في الهيكل التمويلي في بداية أمرها يرفع من قيمة المؤسسة، لكن في حالات المغالاة بهذا قد تكون نتائجها عكسية وبالتالي يعرضها إلى المخاطر . وفي مقابل ذلك فإن استخدام أساليب مبتكرة مثل التمويل خارج الميزانية *off-Balance Sheet* التي كان هدفها الأساس في بداية الأمر هو تغطية المخاطر لكنها تطورت لتصبح من أهم الأدوات الاستثمارية . التي تستند إلى مفهوم الهندسة المالية *Financial Engineering* وجوهرها الأدوات المالية المشتقة *Derivatives* . *Financial Instruments*

وان هدف هذه الأدوات المالية هو الحصول على التمويل وان يظهر تأثيراته على بنود المركز المالي . وقد حظيت هذه الأدوات لاستجابة واسعة من قبل المؤسسات المالية ( ومنها المصارف) باستخدامها لإدارة مخاطر تقلب أسعار الفائدة والاستفادة من فرص التحركات السعرية لزيادة أرباحها . ألا أن التطبيق الخاطئ لها قد يؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات المالية .

أن من بين أسباب الخسائر الفادحة التي تعرضت لها المؤسسات المالية تعود إلى فشل إدارات هذه الادوات وليس السبب يكمن في الأدوات المالية المشتقة نفسها . شهدت السنوات السابقة تساهلا في شروط الائتمان مما حفز الكثيرين على الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم ولقد اتجهت أسعار العقارات بالارتفاع مما حفز الكثير من مالكي العقارات في الاقتراض بضمان قيمتها " التي لم تسدد في الأساس " . وقد تزامن مع ذلك ارتفاع غير متوقع لأسعار الفائدة ونتج عن ذلك زيادة في التزامات أصحاب قروض العقارات مما أدى إلى امتناع الكثيرين منهم من سدادها بعد إن أرهقهم تزايد الإقساط وتسبب ذلك إلى اتجاه أسعار العقارات بصورة معاكسة . ونتيجة لعدم سداد هؤلاء لقروضهم تضررت المصارف المقرضة مما تسبب في هبوط قيم أسهمها السوقية وأعلنت بعض من هذه المؤسسات إفلاسها . وهكذا تضاعلت حوافز الاهتمام بالتقييم الموضوعي لمخاطر الإقراض بل وعدم الاكتراث بالدقة في تقييم الضمانات ( التي هي العقارات المقدمة ضمان للقروض) وتراجعت معايير الاكتتاب والتوثيق . وقد تناست في هذه المرحلة وعلى نحو هائل إعادة تجميع وتسنييد الديون وانفجرت المشتقات . أن الخطأ الذي حدث في بعض المؤسسات في الولايات المتحدة يتلخص في تقاعس الهيئات المنظمة لتلك المؤسسات عن القيام بوظائفها مما أدى الى التلكؤ عن الكشف عن مقدار الاحتيال المحاسبي الذي احتوت عليه سجلاتها المحاسبية .

من المعلوم عندما يقدم المصرف قرضا لأي جهة يظهر هذا القرض على الميزانية العمومية وهو معنيا بان يكون صاحب القرض ذو جدارة ائتمانية . ويستطيع البنك تقديم الكثير من القروض لو أن هذه القروض تظهر بشكل أداة ذات هدف خاص خارج الميزانية العمومية، ومن ثم يتم تجميعها وإعادة بيعها، فهي بذلك لم تكن بحاجة كبيرة من الجدارة الائتمانية لعملائها . أن الهم الوحيد في مثل هذه المؤسسات تسجيل الكثير من الديون وتقاضي عمولة عليها وبعد ذلك بيعها . وهذا يمكن أن يؤثر في الأرباح وفي المركز المالي وبالتالي على المكافآت بصورة مؤقتة لكنه لا يعني أحساسا بالمسؤولية . أذن يمكن أن تكون هناك قيمة في مراجعة الأنظمة المصرفية والمحاسبية خاصة فيما يتعلق بالتمويل الذي لا يظهر في الميزانية العمومية، وكذلك مراقبة أداء المصارف من قبل مجالس إدارتها والاهتمام بمصالح المساهمين وأصحاب الودائع واعتماد معايير عالية للضمانات وزيادة المقدرة على التنبؤ بحدوث الأزمات المصرفية قبل حدوثها من أجل سلامتها

## المبحث الاول منهجية الدراسة

### أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية أو دور الأدوات المالية المشتقة ومنها الضمانات في عمليات الوحدات الاقتصادية وتأثيراتها على أنشطة هذه الوحدات وبالتالي على المركز المالي. وتزداد أهميتها حينما تكون خارج الميزانية وبالتالي قد تؤدي إلى تشويه صورة القوائم المالية التي يعتمد عليها المستفيدين في اتخاذ قراراتهم واحتمال أن تؤدي إلى تضليلهم عما هو كائن في هذه الوحدات الاقتصادية . وان هذه الأدوات قد تؤدي إلى انهيار هذه الوحدات وبالتبعية ستلحق الأذى بالمساهمين بسبب عدم الإفصاح عنها في القوائم المالية . وفي بداية الأمر فان المشتقات المالية نشأت كأدوات تحوط من المخاطر لكنها تطورت لتكون أدوات استثمارية مهمة حينما تستخدم بصورة صحيحة من قبل إدارة الوحدات الاقتصادية لكن الاستخدام الخاطئ لها قد يؤدي إلى إفلاس الوحدات الاقتصادية وانهيارها وهذا ما حدث في الواقع لمعظم الشركات الأمريكية ومنها مؤسسات مالية . والسبب هنا أن مدراء هذه الوحدات كان همهم هو تحقيق الأرباح من التعامل بهذه الأدوات في الامد القصير ولم يأخذوا بالحسبان ( التحوط) من مخاطر هذه الأدوات مستقبليا . ومن ثم تشويه صورة التقارير المالية . وعلية ركزت هذه الدراسة على الإفصاح عن هذه الأدوات ودوره في إزالة أو تخفيف من مخاطره الذي قد يؤدي إلى الأزمات المالية التي تحدث في المستقبل .

### مشكلة الدراسة :

كما هو معروف للمهتمين بالفكر المحاسبي أن المحاسبة تتأثر وتؤثر بشكل لا يستهان به بالبيئة التي تعمل بها . ويكون جليا بالنسبة للشركات التي تعمل بها . فهي نظام للمعلومات يستفيد من مخرجاته كافة المستفيدين سواء داخلين أم خارجين لأغراض اتخاذ مختلف القرارات . ولكي تكون قرارات تلك الفئات صائبة وموضوعية فانه يجب أن تتمتع تلك المخرجات بالإفصاح شفافية وصدق التعبير ولها خصائص تجعلها مفيدة للمستخدمين . وعلى العكس من ذلك فان الاعتماد على مخرجات لا تتصف بتلك الخصائص قد تؤدي إلى انهيار تلك الشركات وبالتبعية ستكون أثارها في اقتصاد البلد بشكل خاص وعلى اقتصاد العالمي بشكل عام . وما حدث في الشركات الأمريكية العملاقة من انهيارات , وهي الدولة التي لها صدارة وسبق كبير في تطبيق معايير المحاسبة المالية الدولية قياسا بالدول الأخرى ذات الاقتصاديات المتواضعة فضلا على أن لها جمعيات ولجانا متخصصة لوضع تلك المعايير , وقد تكون أسباب تلك الانهيارات هو ضعف السياسات المحاسبية لتلك الشركات .

فالمشكلة الأساسية إذن لا تكمن بجوهر تلك المعايير ولكنها في ضعف بعض السياسات المحاسبية التي بإمكان إدارة الشركات استغلالها لصالحها ومن ضمنها تلك البنود خارج الميزانية الناتجة عن دخول الإدارة بعقود لا يتم الإفصاح عنها داخل ميزانيتها وان التغيير في القيمة

العادلة لتلك البنود في اتجاه مغاير لمصلحة الإدارة فأنها ستؤدي إلى التعرض الشركة إلى مخاطر إن لم يتم اكتشافها في وقت مبكر فنها قد تؤدي إلى انهيارها .

#### أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يأتي :

١. عرض أسباب انهيار بعض الشركات الأمريكية العملاقة وتحليل أثاره وردود أفعال المنظمات المهنية في وضع حلول ناجحة لها .
٢. المحاولة لوضع أطار لسياسات محاسبية محكمة لمعالجة البنود خارج الميزانية من العقود التي تدخلها إدارة الشركة وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية التي تمكن المستفيدين من الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الرشيدة .
٣. إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات ، نشأتها وخصائصها ومقوماتها ، وأهميتها ومعاييرها ، وعلاقة الحوكمة بالتدقيق المحاسبي ، والشفافية والإفصاح .

#### فرضية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الفرضية الأساسية التالية من أجل الوصول إلى أهدافها . يؤدي وضع السياسات المحاسبية المحكمة الى معالجة مخاطر العقود التي يتنج عنها بنود خارج الميزانية وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية ومعالجة التغيرات في قيمتها العادلة ستبعد المصرف من مخاطر الأزمات المالية و الانهيارات التي قد تواجهه في المستقبل . وتتفرع من هذه الفرضية الأساسية الفرضيات الفرعية التالية :

- 1 . أن استخدام القيمة العادلة في قياس البنود خارج الميزانية ( الضمانات ) لا تسبب حدوث أزمة مالية وإنما تكشف عنها .
- 2 . أن لاستخدام أدوات الحاكمة المؤسسية لهو دور مهم في مواجهة الأزمات المالية .
- 3 . أن الشفافية والإفصاح عن البنود خارج الميزانية ( الضمانات ) في القوائم المالية تؤدي إلى وجود معلومات محاسبية لا تعمل على تضليل المتعاملين في السوق المالية .

#### وسائل جمع البيانات والمعلومات :

من أجل الحصول عل البيانات والمعلومات لأعداد هذه الرسالة اعتمد الباحث على طرق

مختلفة لجمعها وهي :

#### أولاً : الجانب النظري :

من أجل أغناء الجانب النظري تم الاطلاع على العديد من الكتب والمقالات الدوريات العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة الحديثة منها والقديمة وبما يتلاءم بطبيعة الموضوع . فضلا عن الحصول على مصادر البيانات من الدوريات والإصدارات الحديثة من الشبكية الدولية للمعلومات .

#### ثانياً : الجانب التطبيقي :

١. المقابلات الشخصية مع الأشخاص المعنيين من ذوي الخبرة والاختصاص في كافة الجهات سواء كانت في المصارف عينة الدراسة وفي سوق العراق لأوراق المالية والاكاديميين في بعض الجامعات العراقية قبل وبعد اختيار موضوع الدراسة .
٢. استمارة الاستبانة : تم اعتماد استمارة الاستبانة لاستطلاع آراء أربعة فئات للوصول إلى أهداف الدراسة منهم الاكاديميين في الجامعات العراقية والوسطاء الماليين وسوق العراق لأوراق المالية والمدراء الماليين في المصارف عينة الدراسة و مراقبي حسابات في بعض مكاتب التدقيق في العراق .

## المبحث الثاني

### الأزمة المالية - مفهومها - أنواعها - وعلاقتها بالحاسبة

إن ظاهرة تكرار الأزمات المالية في الدول النامية خلال التسعينات أصبحت مثيرة للقلق بسبب خطورة أثارها السلبية والتي انتشرت أثارها حتى على الدول المتقدمة نتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي لها . وفي الوقت الراهن يواجه الاقتصاد العالمي أزمة مالية بدأت أثارها باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة في سنة 2007 ولكنها برزت أكثر سنة 2008, حيث ضربت الأزمة المالية الاقتصاد الأمريكي وامتدت إلى الاقتصاد الأوروبي، وبدأت أثارها تنعكس على جميع بلاد العالم وبقدر انفتاح كل منها واندماجها في الاقتصاد العالمي . حيث تعد من أقوى وأساء الأزمات التي شهدتها التاريخ الاقتصادي , أن هذه الأزمة كانت ناتجة عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان سببها التوسع المفرط في منح القروض العقارية الرديئة التي كانت دون ضمانات كافية مقابل فائدة عالية غير ثابتة لكي تغطي على المخاطر .

إن المخاطر الناجمة عن هذا التوسع لاتهم مجالس الإدارة في معظم البنوك , بقدر اهتمامها بتحقيق الإيراح قصيرة الأجل، التي تتوقف عليها حجم المكافآت الإدارية . ومن هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك (مطر ونور، 2007) .

ولكن التوسع في الإقراض لا يرجع فقط إلى تجاهل اعتبارات الحدود للرافعة المالية لكل مؤسسة أي زيادة نسبة الاقتراض عن حقوق الملكية، بل أن النظام المالي قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية (Financial Derivatives), وهو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد . وقد جاء هذه الاختراع من اجل تغطية حاجات الوحدات الاقتصادية من الأموال بأقل كلفة والتخفيف من المخاطر التي قد تتعرض لها . وأطلق على هذه الأساليب بمصادر التمويل خارج الميزانية (off-balance sheet) أي أن الصفة الغالبة عليها هي بان هناك حقائق مخفية عن مستخدمي القوائم والتقارير المالية . وكانت هناك محاولات وجهود كبيرة للمنظمات المهنية لوضع المعايير اللازمة لقياس هذه الأساليب والاعتراف بها والإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية (رضوان، 2005 : 567) . ومنذ ذلك التاريخ والأزمة المالية توسعت

وتفاقمت في صورة انهيارات متكرره لعدة مؤسسات مالية كبيرة من بنوك وشركات تامين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار، وشملت تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية في صورة انخفاضات حادة ومنتالية للمؤشرات بها . كل هذه الانهيارات والاضطرابات أحدثت حالة من عدم التأكيد في المستقبل وانهيار الثقة في الأسواق المالية .

مفهوم الأزمة المالية

شهدت مدة العقدين الماضيين من القرن السابق ابتكارات مالية حديثة وزيادة التكافل بين الأسواق المالية العالمية، وهذا يبدو بالفعل تسبب بإضافة بعض العوامل والمخاوف الجديدة التي تمارس تأثيرها في مختلف الأزمات بعد أن أصبحت هذه ظاهرة غير حديثة، لكن انتشارها وما سببته من آثار معدية قد بدأ أكثر وضوحا في الفترات القليلة الماضية مقارنة بالفترات السابقة .

وحاول الكثير من الكتاب بإسهاماتهم الفكرية تحديد ماهية الأزمات المالية . فالأزمة المالية عبارة عن حدث اقتصادي يمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لدولة معينة أو مجموعة دول ينتج عنها مخاطر تظهر أثارها على الاقتصاد مسبب بدورة أزمة مالية ثم انكماش اقتصادي ويصاحبها أزمات السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وهو ما يزيد في واقع الأمر من حالة الذعر والحذر في الأسواق المالية.(الشيخ، 2009 : 3)

والأزمة المالية يقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول من ابرز أثارها فشل في النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية مسببا تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينتج عنها أثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة . (الحسني، 200 : 1999) .

وتعرف الأزمة المالية بصفة عامة على أنها " توقف الأحداث المنظمة المتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة".(عليوة، 2004 : 13)

وكذلك تعرف الأزمة المالية على أنها " لحظة حرجة وحاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مسببه بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار وتجعله في حيره بالغة، فهي تتعلق ببعدين هما : التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية، والوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة". (الخصيري : 54)

وتعرف الأزمة المالية بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي . فالأزمة المالية هي انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، وبالتالي انهيار النظام المالي برمته، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار " فقاعة سعريه " مثلا، والفقاعة المالية أو السعريه أو فقاعة المضاربة كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية .(البدوي، 1999 : 39)

ومجمل المفاهيم المقدمة تستخلص التعريف التالي للزمانة المالية :  
 "هي تلك التقلبات الشديدة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية وعلى حجم إصدار أسعار الأسهم والسندات، وأجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف، والتي ينتج عنها انهيار شامل في النظام المالي والنقدي ."

أنواع الأزمات :

على اختلاف وتعدد أنواع الأزمات المالية والاقتصادية يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع :  
 (al. Robert, et . 2004 : p. 15)

. أزمة مصرفية :

وهي الحالة التي تصبح فيها معظم المصارف في حالة عدم سيولة أو إفسار مالي . ففي الحالة الأولى عندما يواجه مصرف ما ارتفاع كبير ومفاجئ في طلب سحب الودائع ويكون المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة . وهذا يتطلب تدخلاً من البنك المركزي لضخ أموال لها، أم الحالة الثانية فهو أشد من الحالة الأولى وتحدث عندما تكون التزامات المصرف تفوق القيمة الحالية للأصول ويكاد يكون المصرف في حالة إفلاس فعلي .

أزمة أسواق المال :

والتي تحدث في أسواق المال عندما يرتفع سعر الأصل المالي بشكل يتجاوز قيمته العادلة نتيجة شدة المضاربة، والذي يكون الهدف من شرائه هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، ولكن بمجرد عودة أسعار الأصول إلى قيمتها الحقيقية يحدث الانهيار وتصل إلى أدنى مستوياتها . حيث تحدث الأزمات في الأسواق المالية ما يعرف اقتصادياً بظاهرة الفقاعة " bubble " ويرافق ذلك حالات من الذعر والخوف فيمتد أثرها نحو أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات ثانية .

أزمة العملة:

تحدث الأزمة عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي شديد يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضاً كبيراً وتسبب فقدان قدر كبير من الاحتياطيات الدولية لذلك البلد، وتعرف هذه الأزمة أيضاً " أزمة ميزان المدفوعات "، وهو ما يفرض على السلطات النقدية خفض قيمتها وبالتالي تحدث أزمة انهيار سعر صرف العملة.

نشأت الأزمة المالية الحالية

بداية هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن إن نطلق عليه " الاقتصاد العيني أو الحقيقي " وبين " الاقتصاد المالي " . فالأول يتعلق بالأصول العينية التي تشبع الحاجات بطرق مباشرة أمثال السلع الاستهلاكية أو بطرق غير مباشرة أمثال السلع الاستثمارية . وهذان النوعان من السلع تعد الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها، ومع ذلك فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر إن الاقتصاد العيني وحده لا يكفي بل لابد من وجود أدوات مالية تسهل عمليات التبادل . ومن هنا ظهرت الحاجة إلى أدوات تسهل التعامل في الثروة العينية وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد اسمه الأصول المالية وأصبح التعامل يتم عن طريق الأصول المالية باعتبارها ممثلاً للأصول



العينية، ومن ثم ظهرت فكرة النقود كونها أصلاً مالياً يعطي صاحبها الحق في الحصول على ما يشاء من الاقتصاد (رمضاني : 2008) . والأصول المالية تأخذ عادة احد شكلين أما تمثل حق ملكية على بعض الموارد مثل (الأسهم) أو تمثل دائنية على مدين معين مثل السندات، وساعدت وجود هذه الأصول المالية المتنوعة على انتشار وتوسع الشركات وانتشار تداول ملكيتها . وساعد انتشار تداولها إلى ظهور مؤسسات مالية قوية (الأسواق المالية) مما ساعد على إعطاء المتعاملين درجة من الثقة في سلامة هذه الأصول ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة (المصارف) عندما تمول الأفراد عن طريق (التسهيلات أو القروض) فأنها تحل مديونيتها محل مديونية عملائها . وهكذا لعب القطاع المالي (المصارف) دوراً هاماً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها (Ross, et . al، p. 2 : 2002) . وان التوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني ومن هنا بدأت بذور الأزمات المالية بسبب انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني . ونتيجة للتوسع الكبير في إصدار الأصول المالية زاد عدد المدينين وبالتالي زاد حجم المخاطر حينما يعجز المدين عن السداد . وقد بلغت المؤسسات المالية في التوسع في الأصول المالية وهي المديونية فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها . ومن هنا فقد استقرت المبادئ السليمة للمحاسبة المالية على ربط حدود التوسع في الاقتراض بتوافر حد أدنى من الأصول المملوكة وان يتوقف حجم استئانة المدين على حجم ملكيته للأصول العينية . ولذلك حددت لجنة بازل لرقابة المصارف التوسع في الإقراض للمصارف بالا تتجاوز النسبة المحددة من راس المال المملوك لهذه المصارف وهو ما يعرف بالرافعة المالية Financial Leverage ومع ان البنوك المركزية تراقب المصارف إلا أن مصارف الاستثمار في الولايات المتحدة لا تخضع لرقابة البنك المركزي (صندوق النقد الدولي، 2008 : 46) . توسعت مصارف الاستثمار في الإقراض لأكثر من سنتين ضعف حجم رؤوس أموالها وقد يكون مصرف (إيمان) زاد على ذلك، هذه الزيادة تعني مزيداً من الأرباح ومزيداً من المخاطر عندما يتعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للزمانة العقارية وما ارتبط بها من اكتشاف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق المشتقات المالية Financial Derivatives وهو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية، وتستخدم لتوليد مصادر تمويل جديدة وبالتالي التوسع في الإقراض . فعندما يتجمع لدى المصرف محفظة كبيرة من الرهونات العقارية فإنه يستخدمها لإصدار أوراق مالية أي الاقتراض بضمان هذه المحفظة وهو ما يطلق عليه التوريق Securitization . ولم يكتف المصرف بالاقتراض الأولي بل أصدر موجه ثانية من الأصول المالية بضمان هذه المحفظة، وكذا فالعقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض الأولي من المصرف والمصرف يعيد استخدام نفس العقار للاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى (رضوان، 2005 : 570) . وقد أدى تركيز الإقراض في قطاع واحد (العقارات) على زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية المشتقة على تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجه تلو الأخرى، وقد تكاثفت المشتقات المالية على خلق هذه الأزمة . وتلخيصاً لما مر ذكره فإن هناك عناصر تكاثفت على

خلق الأزمة المالية وهي زيادة الاقتراض، وتركيز المخاطر ونقص الرقابة والأشراف وهي كافية لأحداث أزمة عميقة، ولكن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعف في النظام المالي، فجميع المؤسسات المالية تتعامل مع بعضها البعض وإيه مشكلة تصيب احدها لا بد من أن تنعكس بشكل مضاعف على بقية النظام المالي العالمي.

أبرز أسباب الأزمة :

وفى ضوء الخبرات والدراسات السابقة فإن العوامل التي تساعد على حدوث الأزمات تكمن في

الآتي :- (التوني, 2008 : 5- 8)

- ١) التحيز في تقديم المعلومات
  - ٢) التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة
  - ٣) التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول
  - ٤) عدم تناسق آجال الاستحقاق
  - ٥) التحرير المالي ومخاطر منح الائتمان
  - ٦) التغلغل الحكومي والقيود المرنة حول القروض المرتبطة بها
  - ٧) ضعف النظم المحاسبية والإفصاح والأطر القانونية
  - ٨) تشوه الحوافز
  - ٩) سياسة سعر الصرف
- المحاسبة والأزمة المالية :

أن المعايير المحاسبية ليست بريئة من الأزمة المالية العالمية، التي تم اتهامها مؤخراً بأنها تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة، وهذه الاتهامات ستظهر أثارها في الوقت القريب عندما يكون الاتجاه إلى المطالبة في ظهور تشريعات جديدة تتمتع بالمصداقية، إذ ان العديد من ممارسات المصارف والمؤسسات المالية السيئة عبر استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية من أجل التأثير على أسعار أسهمها من السوق المالي، لتحقيق مصالح الإدارة والمصالح الضريبية، وتقادي التكاليف السياسية، وتكاليف عقود الدين (عباد، 2009 : 809) .

أن المعايير المحاسبية الدولية كانت ثغرة تنفذ منها مجالس الإدارات (خاصة في الشركات الأمريكية) لتضخيم الأصول والتلاعب بالأرباح، على سبيل المثال، أن الأسهم خضعت لقوانين المعايير المحاسبية الدولية وعلى أساس المعيار الدولي الذي ينص على أن تسعير سهم مؤسسة ما بقيمة 35 دولارا كقيمة سوقية في تاريخ التسوية، علما بان تكلفة السهم نفسه هي 24 دولارا، وعليه تم إضافة في تاريخ التسوية 11 دولارا كربح إلى سعر التكلفة، وهذا السهم لم يتم بيعه أو تحويله إلى نقد فعلي. ويرى تقرير الشال الاقتصادي أن المشكلة هي في المعيار المحاسبي رقم 39 والذي تم تعديله بقرار مجلس المعايير الدولي في تاريخ 31/10/2008، حيث سمح المعيار بتسجيل قيمة الهبوط في أسعار الأسهم المتداولة داخل الأسواق من قائمة الإرباح والخسائر، إلى قائمة حقوق المساهمين .

ومن المشاكل في القواعد والمعايير المحاسبية التي ساهمت في المشكلة المالية العالمية هي كآآتي :

- عدم أثبات الالتزامات المستقبلية
- عدم ابتكار أدوات محاسبية تواكب الأدوات المالية المبتكرة
- عدم وجود ضوابط ومعالجات محاسبية لنية أو تغير نية الإدارة في أسباب الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل
- مشكلة ملائمة أساس الاستحقاق
- صعوبة قياس الأصول الغير ملموسة
- عدم تقديم المعلومات المالية في الوقت المناسب
- عدم القدرة على قياس العمليات المستقبلية
- مشاكل في أعداد الميزانية العمومية

## المبحث الثالث

## البنود خارج الميزانية off-balance sheet (المشتقات المالية)

أن الاقتصاد المعاصر شهد تزايد وتسارع في أظهار المشتقات المالية، حيث في بداية عام 1980 وبسبب الابتكارات المالية أدت إلى وجود هيكلية أكثر توجها نحو السوق، خاصة المؤسسات التي تعتمد بشكل متزايد على الأسواق المالية لتمويل استثماراتها، وقد أعطى هذا التطور الطريق أمام البنوك باستخدام البنود خارج الميزانية (المشتقات) وعلى نطاق واسع أمام التغيرات الكبيرة في تمويل الشركات، نتيجة عدم وجود ضوابط دولية دقيقة على كيفية استخدامها، والتي تتسم بانخفاض تكاليف العمليات المصرفية المرتبطة باستغلال تلك البنود وكذلك تتسم بانخفاض نسبة قروض البنوك وزيادة نسبة السندات والأسهم (Bodie, 2004 : p. 2). أن الانتشار الكبير الغير منضبط في استعمال هذه البنود وخاصة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي قد يترتب عليه أثار سلبية وخاصة المتعلقة منها بمستوى كفاءة أداء البنوك، التي تشمل في نقل المخاطر من طرف إلى طرف آخر (يستطيع بنك أن ينقل المخاطر إلى بنك آخر) وفي تعظيم الأرباح بصورة سريعة والحصول على تمويل بكلفة اقل، إلا أن الإفراط في استخدامها قد يؤدي إلى تحقيق خسائر كبيرة ومفاجئة كما هو الحال الذي تسبب في حدوث الأزمة المالية الراهنة التي كانت الشركات والمؤسسات المالية الكبيرة (البنوك) العامل الرئيسي في حدوثها ونتجت عنها هذه الارتباكات في الاقتصاد العالمي، بسبب الخسائر التي واجهتها، وهذا يعود إلى سوء استخدام هذه الأدوات لأنها أدوات معقدة يصعب فهمها وكذلك عدم الإفصاح عن بعض منها في القوائم والتقارير المالية .

## مفهوم بنود خارج الميزانية (المشتقات) :

أن التوقعات المستقبلية كانت السبب بظهور عدد من الأدوات الاستثمارية الجديدة المتداولة حالياً في الأسواق المالية، إذ نشأت مجموعة من الأساليب المبتكرة والتي نتج عنها احد صور أهم أنشطة ابتكارات الهندسة المالية خلال العقدين الماضيين وهي التي لم تكن معروفة من ذي قبل في مجال الاستثمار والتمويل المالي وهو ما يسمى بالأدوات المالية المشتقة (لأن قيمتها تشتق من قيمة الموجودات الأساسية) أو أدوات التمويل الخارجي off-balance sheet، وأحياناً تسمى بالاستثمارات الصفرية كونها في اغلب الأحيان تسبب في تدفق نقدي ضئيل عند إنشائها . (Revsine، 1998 : p.518 et.al).

ولهذه الأدوات العديد من المفاهيم التي يطلق عليها المشتقات وهي كالآتي :

عرفت على أنها عقود مالية يتم اشتقاق قيمتها من قيمة مرجعية (أصل ضمني) يمكن استخدامها لأغراض عدة كالأستثمار والتحوط والمضاربة ويكون قلب قيمتها اشد من التقلبات التي تحصل على قيمة الأصل الضمني لها وتتعلق بالبنود والالتزامات خارج الميزانية " . (Ross 695 : 2002),

وعرفت على أنها عقود مالية (Financial Contract) تتعلق بفقرات خارج الميزانية (Off-balance sheet items) وتحدد قيمتها بقيم واحد أو أكثر من الموجودات والأدوات أو

المؤشرات الأساسية المرتبطة بها، المتمثلة بالاستثمارات من خارج الميزانية . ( Radicffe ,1997 : p. 53 )

وقد عرف المعيار المحاسبي الدولي (32) الأدوات المالية على أنها " أي عقد يؤدي إلى نشوء اصل مالي لمنشأة ما والتزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى " . (حميدات . 528,2008)

## خصائص بنود خارج الميزانية (المشتقات):

إن التعاريف التي ذكرت سابقا يمكن من خلالها أن نبين خصائص المشتقات المالية OFF-BALANCE SHEET وهي كما يأتي :

١. تعد المشتقات أدوات خارج الميزانية لأنها وأن كانت تنشئ التزاما متبادلا مشروطا، إلا أنها لا تسبب تدفقا نقديا مبتدئا أو أنها تسبب تدفقا نقديا ضئيلا يتمثل بالهامش المبدئي فيطلق عليها الاستثمارات الصفيرية (مطر، 2006: 296)
  ٢. أن هذه الأدوات تتميز بإمكانية تحقيق أرباح عالية تصل إلى % 100 من حجم الأموال المستثمرة، كذلك قد تحقق خسائر كبيرة يمكن أن تؤدي إلى الإفلاس وذلك يعني تميزها بالمخاطر المرتفعة . (الفريجي، 2001: 25)
  ٣. أن طبيعة العمليات التي تقوم بها خارج الميزانية، وهذا ما يجعل المجال مفتوحا للتعرض لمخاطر عدم الإفصاح عنها بالإضافة لمخاطر الرقابة عليها .
  ٤. وكذلك تبين بأنها معقدة، بحيث يوجد هناك غموض حول كيفية استخدام أداة بعينها، وكيفية تقييمها، والمحاسبة عنها، ومن جهة ثانية قد تواجه المؤسسات لمخاطر فهم شروط وأثار المشتقات مما يعرضها إلى نتائج وخيمة .
- أن هذه المشتقات تتسم بدرجة سيولة عالية اذ يسهل تسويتها من خلال بيعها أو شرائها في التاريخ المحدد للاستحقاق (عبد الباسط، 1997، 352)
- أنواع بنود خارج الميزانية (المشتقات المالية) :

## أولا : العقود الآجلة

ويقصد بالعقود الآجلة أو الأمامية هي تلك العقود التي يلزم بمقتضاها طرفان البنك وطرف آخر، بالاتفاق على شراء أو بيع أصل معين في تاريخ محدد في المستقبل وبسعر يتفق عليه في تاريخ التعاقد يسمى سعر تنفيذ العقد، ومن هنا فإن العقود الآجلة لا يتم تداولها أو المتاجرة فيها في سوق الأوراق المالية وسوق الأوراق المالية المشتقة كباقي المشتقات حيث أنها اتفاق خاص ومغلق بين الطرفين (Kolb، P.2 : 1997) . بما أن العقود الآجلة هي اتفاقيات على قيمة التبادل في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد، فإن تبادل الدفعات بين الطرفين المتعاقدين لا يتم عند إبرام العقد، لأن هذه المبادلات تتم بالفعل في تاريخ التسوية للعقد، وعند موافقة مالك العقد على شراء احد الموجودات بتاريخ الاستحقاق وبسعر متفق عليه في العقد الأجل، فإن كأن سعر الشراء المحدد اقل من سعر الموجودات في تاريخ التسوية فإن المالك سوف يحقق أرباح، أما إذا كان سعر الشراء أعلى من سعر الموجود في تاريخ التسوية فإن المالك سوف يتحمل خسارة . (Young and Kavanagh، P. 11 : 1997)

وقد عرفت العقود الآجلة أيضا على أنها تلك العقود التي يلزم فيها البائع أن يسلم للمشتري السلعة محل التعاقد في تاريخ لاحق، بسعر يتفق عليه وقت التعاقد، يطلق على هذا السعر (بسعر التنفيذ) . (الهندي، 2002: 66)

وتعرف أيضا على أنها عبارة عن اتفاق يحصل بين طرفين يضمن بموجبة كل من الطرفين بتطبيق سعر الفائدة محدد في المستقبل على اقتراضه أو استثماراته بمبلغ معين من المال . (حبش . 1998 : 265) وكما يبدو أن عقود الآجلة هي في الحقيقة عقود شخصية، إذ أن العلاقة بين الطرفين هي في واقع الأمر علاقة شخصية حيث يتفق الطرفين على شروط قد يلائم ظروفهم الشخصية، وبعد عقد الفائدة الأجل أهم عقود الآجلة (الساعاتي، 2003 : 27) ويمكن استخدام العقود الآجلة بتقليل خطر تذبذب أسعار صرف العملات، وذلك بإبرام العقد بسعر الصرف في الأسواق العالمية . (خر يوش، 1999 : 213)

### ثانيا : عقود المستقبلية

أن التعامل في العقود المالية (المستقبلية) لأول مرة جرى من خلال بورصة شيكاغو في عام 1972 وكان محل العقد عملات أجنبية . إذ شهدت العقود المستقبلية تطورا من ذلك الوقت، فقد استخدمت عقود المستقبلية على أسعار الفائدة عام 1975، وعقود المستقبلية على أدون الخزنة عام 1976، ويعقود مستقبلية على سندات الخزنة عام 1977، وفي عام 1980 ظهرت العقود المستقبلية على مؤشرات الأسهم، وبذلك ظهرت العقود المستقبلية على الخدمات في نهاية القرن العشرين وفي مقدمتها العقود المستقبلية على الرحلات الترفيهية خلال الأجازات والعطلات . (Franeis، P. 737 : 1991)

أن العقود المستقبلية تعد من أكثر الأدوات المالية نموا في الوقت الحالي، فهي تستخدم بشكل واسع من قبل البنوك ومؤسسات الأعمال المالية الأخرى لاستبعاد المخاطر . أن الزيادة في عدد المشاركين في هذه العقود أدى إلى ازدياد عدد السلع والأوراق المالية المعروضة للتعامل في هذه العقود . (التميمي : 2003 : 2)، إذ تكون هذه العقود نمطية بشراء أو بيع سلع أو أصول مالية يتم استلامها أو تسليمها في المستقبل (تاريخ استحقاق العقد) وبسعر محدد وقت إنشاء العقد يسمى بالسعر المستقبلي، وبهذا يكون الاختلاف الجوهرى بين العقود الآجلة والمستقبلية هي أن العقود الآجلة عقود شخصية، بينما عقود المستقبلية هي عقود غير شخصية (نمطية) أي معيارية يتم تحديد شروطها من قبل البورصة . ولكن يوجد هناك تشابه بين العقود الآجلة والمستقبلية وهو قيام طرفي العقد بالتعهد على المبادلة في تاريخ مستقبلي محدد، ويمتد التشابه أيضا إلى عملية التسعير المحدد مسبقا . (Eales، P. 62 : 1995)

وقد عرفت العقود المستقبلية أيضا أنها تعطي الحق لحاملها في شراء وبيع كمية من اصل معين أو سلعة ورقية مالية، بسعر محدد مسبقا على أن يتم التسليم والاستلام في تاريخ لاحق في المستقبل . (الهندي، 2002 : 631) وبعبارة أخرى فأن العقود المستقبلية تعد اتفاقيه بين مستثمر ومؤسسة التسوية (Clearing House)، (مؤسسة كفيل لكل من الطرفين لتنفيذ شروط العقد، بعد تسديد هامش ابتدائي وهامش تغطية الخسائر عن تحركات أسعار البورصة) لاستلام أو تسليم اصل معين في وقت لاحق مستقبلا وبسعر محدد سلفا ومن هذه العقود عقود التحوط من مخاطر التغير المتوقع في معدلات الفائدة .

### ثالثا : الخيارات :

أن هذا النوع من العقود نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان التعامل بهذه العقود في الأسواق المالية غير المنظمة من خلال وسطاء ماليين، ثم أنتقل التعامل بها بعد ذلك إلى الأسواق المنظمة من خلال بورصة شيكاغو في عام 1973، وسرعان ما انتشرت في البورصات الأمريكية ومن ثم البورصات الأوروبية . التي تعد من أهم أنواع المشتقات التي تعطي المستثمر فيها فرصة تقليل المخاطر التي يتعرض لها . (الحناوي : 2000 : 331) يكون عقد الخيارات بين طرفين (المشتري والمحرر) وأن العقد يتمتع المشتري الحق في أن يشتري من أو أن يبيع إلى المحرر عدد من وحدات اصل حقيقي أو مالي، الذي يقيم بسعر يكون متفق عليه وقت توقيع العقد، على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق، وهذا التاريخ يطلق عليه تاريخ التنفيذ أو تاريخ انتهاء الصلاحية . إذا كان تنفيذ العقد غير صالح، يكون لدى المشتري الحق في عدم تنفيذ العقد وذلك مقابل تعويض يدفعه للمحرر يطلق عليه مكافأة أو علاوة . وأن هذه المكافأة غير قابلة للرد وليست جزء من قيمة الصفقة، تدفع عند التعاقد، بمعنى آخر أن المبلغ الذي يدفعه المشتري يحصل مقابل حق الخيار عند تنفيذ أو عدم تنفيذ العقد، حيث أن المشتري يحصل على هذا الحق منذ لحظة توقيع العقد، فإنه يخسر المكافأة في ذات اللحظة (هندي، 2007 : 5-6) .

تستخدم عقود الخيارات للتحوط من مخاطر تقلبات أسعار الأصول هذا من ناحية المستثمرين أما من ناحية المضاربون فإنهم يستخدمون العقود لتحقيق أرباح عالية . ومن الخيارات هناك خيار أوري وأخر أمريكي، فالخيار الأوري لا ينفذ إلا في التاريخ المحدد لإنهاء العقد، إما الخيار الأمريكي فيمكن أن ينفذ في أي لحظة منذ شرائه حتى تاريخ التنفيذ المحدد . ( Jones, 2000 : 448 ) .

#### رابعا المبادلات :

أن عقود المبادلة يطلق عليها أيضا بالمقايضات وهي التزام تعاقدي يتضمن مبادلة اصل معين أو نوع معين من التدفق النقدي مقابل أصل آخر أو تدفق نقدي ، بموجب شروط تنفيذ معينة يتفق عليها من قبل الطرفين في تاريخ إنشاء العقد (Bell, 2 : P. 1993) . ويكون عقد المبادلة ملزم لكل من طرفي العقد على العكس ما هو معروف في عقود الخيار، ولا يتم تسوية المتحصلات أو المدفوعات (الإرباح أو الخسائر) يوميا كما في العقود المستقبلية، كما لا يتم تسويتها مرة واحدة كما هو الحال في العقود لاحقة التنفيذ ولذلك يعرف عقد المبادلة بأنه سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ (الحسناوي وآخرون، 2007 : 317) .

وفقا لتصنيف المؤسسة المالية فأن سبب تطور عمليات التبادل هو وجود المعايير والمقاييس المختلفة، وأن شروط الإقراض والاقتراض تخضع للمركز المالي لهذه المؤسسات، وبذلك فأن المؤسسة التي لا تستطيع الحصول على قرض بسعر ثابت، تستطيع أظهار السندات بسعر متغير ومن ثم إجراء مبادلة بالفوائد المتغيرة إلى فوائد ثابتة (حش، 1998 : 277) . أن البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين تستفيد عموما من بعض المزايا التي توفرها عقود المبادلات التي تجعل المؤسسات المالية تدخل في العقود مبادلات العملات وذلك لشراء احتياجاتهم من أسواق النقد من العملات التي تناسبها وأسعار الصرف الفورية، وتدخل في الوقت نفسه طرفا في عقود



بيع مستقبلي، وهذا حالت أشارت بعض التنبؤات إلى حدوث تقلبات في أسعار الصرف، وبذلك تخفض المخاطرة التي قد تحدث جراء التقلبات الحادة في أسعار صرف تلك العملة (ربيع، 2000: 32).

### المحاسبة عن الضمانات :

قد تلجا البنوك إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات التي تطلب القروض منها، إذ يعتبر الخطر عنصرًا ملازمًا للقرض ولا يمكن استبعاد إمكانية حدوثه مادامت هناك مدة انتظار قبل حلول أجل استرداده . على اعتبار هذه الضمانات وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على القروض من البنك، أيضا هي أداة أثبات حق البنك في الحصول على أمواله التي اقترضها بالطريقة القانونية عند عدم تسديد هذه المؤسسات لديونهم . فالأمر هنا لا يقتصر فقط على القيام بدراسة وتحليل وثائق المؤسسة وقراءة أرقامها وإنما يتمثل الأمر في طلب أشياء ملموسة وذات قيمة كضمان قبل منح القرض .

المشكلة الأولى التي تواجه البنك هي عملية اختيار الضمانات . ونتيجة للتجربة البنكية والأعراف المتولدة عنها سمحت في خلق عادات وصيغ لاختيار الضمانات وهذه الصيغ تركز على الربط بين أشكال الضمانات المطلوبة ومدة القرض الممنوح . فإذا كان الأمر يتعلق بقروض قصيرة الأجل حيث آجال تسديدها قريبا واحتمالات تغير الوضع الراهن للمؤسسة ضعيفة ويمكن توقعها بشكل أفضل فيمكن إن يقبل البنك كفالة من طرف شخص آخر كضامن . ولكن عندما يتعلق الأمر بالقروض متوسطة وطويلة الأجل حيث آجال التسديد بعيدة وتطورات المستقبل غير متحكم فيها تماما فيمكن أن تكون هذه الضمانات متجسدة في أشياء ملموسة وذات قيمة . وللضمان فائدة بصورة عامة إذا انه يشكل وسيلة تشجيعية على توفير الدخل وتحقيق النتائج التي تساعد على تسديد أقساط الدين وبذلك تتجنب المؤسسة المقترضة التبعات القانونية، كما وتتجنب أيضا أن تتأزم أوضاعها المالية نتيجة الغرامات وفوائد التأخير التي يطالب بها البنك. (ساسي، 2008: 5)

أما المشكلة الثانية هي أن طلب الضمانات من قبل البنك يفتح الباب لتساؤل حول قيمة الضمان . فعندما يقدم البنك على طلب ضمان من المؤسسة التي تريد أن تقترض منه فالمشكلة التي تواجه البنك هي ما قيمة هذا الضمان ؟

### تقييم الضمان :

في الواقع لا يمكن أن تنتظر أجابه قاطعة بخصوص تقييم الضمان باعتبار انه لا يوجد قانون يحدد هذه القيمة . وبالرغم من ذلك، يمكننا أن نتصور بان قيمة الضمان لا يمكن أن تتجاوز مبلغ القرض المطلوب . لذلك يمكننا أن نرجع تحديد قيمة الضمان إلى بعض الاعتبارات التي تساعد البنك على القيام بعملية التقييم . ومن بين هذه الاعتبارات ما يتعلق بالعرف . فالبنوك لها عادات وتقاليدها مكتسبة بشأن الضمانات تجعلها قادرة على تحديد قيمة الضمان المطلوب حسب طبيعة كل نوع من أنواع القروض . فليس هناك أحسن من وجهة نظر البنك من أن تكون قيمة الضمان مساوية لمبلغ القرض . ولكن بطبيعة الحال فان هذا أمر نسبي . كما إن هناك

اعتبارات أخرى تدخل في تحديد قيمة الضمان وهي ترتبط بالشخص أو المؤسسة المقترضة، فالشخص أو المؤسسة التي تتمتع بسمعة جيدة في السوق قد تكون الضمانات المطلوبة منها لا تخضع إلا لاعتبارات شكلية . كما أن أي شخص لا يمكنه أن يعطي ضمانات إلا في حدود ما يملك وقد يدفع عدم كفاية ما يملك اللجوء إلى أطراف أخرى لضمانه أمام البنك . والمقصود بالأمر النسبي المذكور سابقا هو ما يتعلق ببعض أنواع الضمانات . فالضمان المطلوب في الوقت الحاضر قد تكون قيمته في المستقبل مختلفة تماما عن قيمته الآن بسبب احتمالية أن يفقد هذا الضمان جزء من قيمته وهو أمر وارد جدا .

#### مخاطر استخدام بنود خارج الميزانية (المشتقات المالية) :

أن التعامل بالأدوات المالية المشتقة تؤدي إلى مجموعة من المخاطر الرئيسة التي يتعرض لها العمل التجاري، ويمكن تبويبها لأغراض فهم مستوى المخاطر التي ترغب ثقافة المؤسسة في تحمله وتقرير طبيعة ومدى المخاطر للحماية والتحوط منها وأدارتها بما يحقق أقل خسارة ممكنة أو أكبر ربح ممكن، ومراقبة هذه القرارات بانتظام (الساعاتي، 2003 : 30).

أن استخدام المشتقات المالية من قبل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وغيرهم من المتعاملين قد يترتب عليه خسائر مالية عالية مما يؤدي عرقلة مسيرة عمل هذه المؤسسات جزئيا أو كليا، وهذه المشتقات هي التي زادت من قلق مدراء البنوك بدرجة كبيرة للمخاطر التي تصحبها . (The Economist، 1993 P. 90)، كما أنها تؤدي إلى حدوث ارتباك في الأسواق الحاضرة (Simpson & Ireland، P.371 : 1985) . ومع من وجود الكثير من أصناف الخاطر إلا أنه يوجد عدد مخاطر تعتبر الرئيسة وهي كالاتي :

#### أولا : المخاطرة الائتمانية :

وهي مخاطر عدم الوفاء المتمثلة بالخسائر الاقتصادية الناشئة عن نكول احد طرفي العقد بالوفاء بالتزاماته، والتي سيتحملها المستخدم الأخير (Fox، P.21 : 1993) . تتمثل هذه الخسارة بكلفة اختزال عقد جديد عن العقد السابق، أن هذه الكلفة (كلفة الاستبدال) تعادل عند النكول القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2007 : 831). أن المدراء الماليين أصبحوا أكثر اهتماما بهذه المخاطر التي تصاحبها الأدوات المالية، التي يتم التعامل بها من الأسواق الموازية، بحيث لا توجد غرف المقاصة ولا هوامش أولية في التعاقد (Corporate Finance، P.11 : 1989)، وبذلك أن المخاطر الائتمانية كانت وما زالت من أهم الأسباب الرئيسة لفشل العديد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (ربيع، 2000 : 34) .

#### ثانيا : المخاطرة السوقية :

أن التقلبات بأسعار الأدوات المالية في الأسواق تؤدي إلى المخاطر، إذ تعرف المخاطر السوقية على أنها المخاطر الظاهرة عن احتمال أن تكون العوائد المستقبلية والتدفقات النقدية أقل من المتوقع (Brigham & Ehadrt، 2002 .P. 916)، فأني تغير في قيمة للموجود الضمني محل التعاقد قد يؤدي إلى تغيير كبير في قيمة الأداة المالية المشتقة وذلك لأن هذه الأدوات

تكون حساسة بالنسبة لظروف السوق، وتكون هذه المخاطرة مهمة حيث يتوجب على المتعاملين في الأدوات المالية مراقبتها وقياسها، وبذلك يكون القياس الدقيق لهذه المخاطر صعب لاسيما مع هذه الأدوات وذلك للتقلبات التي تحصل في الأسعار، حيث ينظر المتعاملين للمخاطر الأساسية التي تتعرض لها المحفظة ككل، وليس إلى العقود المنفردة التي تتكون منها المحفظة، وبذلك يتم تصنيف وتبويب هذه المخاطر إلى العناصر المسببة لها بهدف أدارتها وتقديرها كمياً (Fox، 1993 : P. 18-22).

#### ثالثاً : مخاطر التسوية :

وهي مخاطر تنفيذ المعاملات المتفق عليها والمتعلقة بأنه سيتم تسوية احد جوانب المعاملة دون تسليم القيمة من العميل أو الطرف الآخر (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2007 : 802)، حيث أن القليل من المعاملات يتم تسويتها في نفس اليوم الخاص بالتغير في الاسعر، قد تكون هذه التسوية ممتدة إلى عدة أيام، مما يسبب عن ذلك تعرض احد أطراف العقد للخسارة، لكن الطرف المقابل يرفض التسديد في التاريخ المحدد للتسوية، لأن خلال تلك المدة تكون هناك تغيرات كثيرة في الأسعار وبسرعة، ولاسيما في يوم التنفيذ ذاته حيث تكون كل قيمة الأوراق المالية تحت تأثير المخاطرة، عندما لا يتفق تسليم الورقة مع استلام ما يقابلها من أموال مستحقة . وبذلك حددت لجنة بازل (2) الدولية " الخاصة بالرقابة على البنوك ، أن يكون الحق للبنوك حيازة راس مال يساوي 15 % من متوسط إجمالي الدخل السنوي في خلال السنوات الثلاث الماضية " (حشاد، 2004 : 434).

#### رابعاً : المخاطر التشغيلية

وهي المخاطر المتعلقة بأخطاء الأشخاص العاملين في مجال المشتقات، وفشل المديرين في إدارة هذه المشتقات، وضعف المتابعة لتصرفات المسؤولين عن إدارة المشتقات والتعامل بها، وكذلك ضعف الأنظمة الإدارية والرقابية (ربيع، 2000 : 34)، حيث عرفت لجنة بازل (2) الخاصة بالمصارف بالمخاطرة التشغيلية على أنها خسارة ناجمة عن عدم ملاءمة أو تأخير الإجراءات الأفراد والأنظمة أو الإحداث الخارجية باستثناء المخاطر الاستراتيجية والسمة .

#### خامساً : المخاطر القانونية :

وهي المخاطر التي تنشأ من غموض بعض الجوانب القانونية للمشتقات والتغيرات في البيئة القانونية مما يؤدي إلى إعاقة الإنجاز من قبل المستفيد النهائي أو نظيرة بموجب الشروط التي في العقد (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2007 : 832) . وكذلك النقص في الصلاحيات والتوثيق الدقيق وعدم الوضوح في الجوانب القانونية وهذا يصعب التنفيذ القضائي عند حدوث المشكلة .

حيث من الضرورة تحديد ومعالجة القضايا التي تؤثر في القدرة على تنفيذ العقود، وهذا يعني عند عدم معرفة وتحديد التأثير، فإن مخاطرة عدم القدرة على التنفيذ تعني أن أي عقد يتميز بخصائص ايجابية غير أنه لا يمكن تنفيذه، أو من الإعلان عن أن مجموعة من العقود قد غدت فجأة غير قابلة للتنفيذ (Fox، 1993 : P. 15).

#### سادساً : مخاطر السيولة :

ويطلق عليها أيضا لفظ مخاطر توفر الموارد المالية أي عدم قدرة المؤسسات المالية على تسديد الالتزامات أول بأول من قبل المتعاملين في سوق المشتقات، مما يجعل المتاجرة بهذه الأدوات أكثر صعوبة (الجميل، 1999: 28)، وقد تنجم مخاطر السيولة كنتيجة لعدم مقدرة المؤسسات المالية من بيع أصل مالي بسرعة وبسعر يقترب من القيمة .

### الأدوات المالية المشتقة والمشاكل المعاصرة :

شهدت السنوات الأخيرة ظاهرة طغت ملامحها على الأسواق المالية العالمية، وهي الإقبال منقطع النظير على الأدوات المالية المشتقة Financial Derivative Instruments، إذ تستخدم جميع المؤسسات تقريبا أدوات مالية بسيطة مثلا (الأسهم والسندات)، ويستخدم عدد متزايد منها المشتقات لإدارة مراكزها المالية بما فيها المبادلات والخيارات، وأن تنوع الأدوات المالية وتعقيدها واستخداماتها المتنوعة ازدادت بشكل كبير هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتم الاعتراف وفي الوقت الحاضر وبشكل واسع بأن الطرق والقواعد المحاسبية التقليدية للأوراق المالية المشتقة تعد غير متناسقة وغير كافية من حيث قدرتها على عكس المنافع والمخاطر من جهة أخرى (إدارة البحوث والدراسات، 2009: 99) .

وهناك مشروع مشترك بين اللجنة التوجيهية للأدوات المالية المشتقة التابعة للجنة المعايير المحاسبية الدولية والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، حيث بين هذه المشروع بإنشاء إصدارا من شأنه أن يمهد السبيل لاستخدام الأدوات المالية المشتقة في القرن الحادي والعشرين بصورة صحيحة حتى لا تكون هناك انهيارات في الاقتصاد العالمي بسبب قلة فهم هذه الأدوات كما هو الحال في الأزمة الراهن، وتوفير أساس للمعايير المستخدمة مع الطرق التي بواسطتها تستخدم المؤسسات المالية تلك الأدوات (صيام، 2007: ط 11) .

وبالرغم من المزايا والمساوئ التي تتمتع بها عقود الأدوات المالية المشتقة إلا إن هناك مشكلات تواجه عملية التعامل بهذه الأدوات التي يفترض حسمها من أجل سد الطريق للشغرات التي ممكن إن تستغل في أيها أصحاب المصالح والتي منها قد تتولد الأزمات المالية ومن هذه المشكلات هي :

### أولا - مشكلات القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة :

أن المؤسسات تعترف وبشكل متزايد بالحاجة لإدارة المخاطر المالية وبصورة فعالة لتجنب التعرض للخسائر المتأتية من تغيرات الأسعار في الأسواق المالية مثل (أسعار الفائدة)، إذ أن الكلفة التاريخية للأصول والالتزامات لا تتلاءم مع القرارات الإدارية المتعلقة بالمخاطر، ولذلك كانت القيمة العادلة هي الملازمة في التطابق مع قراراتها، وكذلك تكون ملازمة لمصالح المستثمرين الذين يديرون محافظهم ذات المخاطر المشابهة (حبش: 1998).

لكن وفي الأونة الأخيرة تم اتهام القيمة العادلة على أنها من أهم المسببات باندلاع الأزمة المالية العالمية، حيث تحولت من القيمة التي تعالج مخاطر المؤسسات إلى قيمة تعرضها للمخاطر، وذلك لعدم الوضوح ومن المعايير المحاسبية الدولية على كيفية تطبيق وقياس هذه القيمة . وعلى ذلك سارع كل من مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) ومجلس المحاسبة

المالية الأمريكية (FASB) للدفاع عن معايير القيمة العادلة، وذلك إجراء أدى بعض التغييرات على المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي، حيث يعد المعيار الدولي (39) من أهم المعايير المحاسبية التي تم تغييرها جذريا فيما يتعلق بالقياس المحاسبي للقيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة (أبو غزالة، 2009: 491).

وسمح المعيار في التعديلات التي تم التحويل من فئة "الأدوات المالية للمصنفة بالقيمة العادلة من خلال الإرباح والخسائر" وفق الشروط التالية: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009: 1992)

١- يسمح المعيار التحويل من فئة "الأدوات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" إلى أي فئة أخرى في الحالات النادرة فقط إذا لم يعد الاحتفاظ بالأصل المالي لغرض بيعه أو إعادة شرائه في المدى القريب - حتى لو كان قد تم اقتنائه بدايةً بغرض بيعه أو إعادة شرائه بالمدى القريب - . ويتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة له بتاريخ إعادة التصنيف ، ويُمنع عكس أي أرباح أو خسائر تم الاعتراف بها سابقا في الإرباح والخسائر لذلك الأصل، وتعد القيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف هي التكلفة أو التكلفة المطفأة للأصل المعاد تصنيفه - حسب الحالة-.

ويبين مجلس معايير المحاسبة الدولية الحالات النادرة بأنها حالة تنشأ عن حدث منفرد وغير اعتيادي ومن غير المحتمل أن يتكرر ، ويشار هنا إلى أن هذا التعديل جاء على خلفية الأزمة المالية العالمية التي بدأت أثارها السلبية الجوهرية تظهر في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

٢- يسمح بتحويل الأصول المالية التي ينطبق عليها تعريف "القروض والذمم" والمصنفة ضمن فئة الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر/ المخصصة بالقيمة العادلة إلى فئات أخرى من الأصول المالية، إذا كان لدى المنشأة النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول في المستقبل أو لتاريخ استحقاقها. وبالتالي يجوز تحويلها إلى فئة متاحة للبيع أو إلى فئة القروض والذمم. ولا يسمح ذلك للقروض والذمم المصنفة للمتاجرة إلا في الحالات النادرة.

ويتم قياس الأصل المعاد تصنيفه بالقيمة العادلة بتاريخ إعادة التصنيف ولا يتم إعادة عكس - استرجاع - أية أرباح أو خسائر معترف بها ضمن حساب الإرباح والخسائر وتصبح القيمة العادلة للأصل المالي المعاد تصنيفه هي تكلفته أو التكلفة المطفأة له الجديدة .

**ثانيا : مشكلات التحوط المحاسبي :**

يمكن تعريف التحوط وهو العملية نقل المخاطر الى الأطراف الأخرى في السوق مع الأخذ بمركزين متعاكسين في نفس الوقت، أي أنشاء مراكز معينة في احد الأسواق مقابل مراكز قائمة في أسواق آخر ( Mayo، P. 368 : 2001) . ويستخدم التحوط المحاسبي في تصحيح تأثير عدم التطابق بين الإيرادات والمصروفات عند تحديد الدخل وذلك نتيجة عدم الانسجام في الإثبات والقياس المحاسبي، وكذلك يستخدم التحوط من قبل المستثمرين الذين يكونوا قلقين من

التقلبات والتغيرات في الأسعار وأثارها العكسية على عائدات الأوراق المالية، فيعملون من خلال استخدام الأدوات المالية المشتقة لتحوط هذه الأوراق المالية من خطر السوق ( Sharp and Alexander، 1990 : P. 619 ) .

ومن المعترف بها أن هناك مشكلات عديدة تواجه موضوع التحوط (الوقاء) المحاسبي، حيث أنه من الصعب صياغة معايير التحوط المحاسبي والتي لا تعاني من مرونة كبيرة في التفسير بما قد يؤدي إلى تطبيق غير متناسق، كما أن التوجيه قد يكون معقداً، لذا فإن مقترحات الاعتراف والقياس تقلل من الحاجة إلى التحوط المحاسبي من خلال تقليل حالات عدم التطابق . قد تعرض المؤسسات المالية للإرباح والخسائر الرأسمالية الناشئة عن الأصول والالتزامات المالية التي تنطبق عليها شروطا معينه، وتسمى هذه العمليات بالعمليات الوقائية والتي تنشأ أما من المعاملات غير الملتزم بها والتي لا تقاس بالقيمة العادلة أو من الالتزامات غير المعترف بها أو من الأصول والالتزامات المقومة بالتكلفة . (إدارة البحوث والدراسات، 2009 : ص 96)

### ثالثاً : الإفصاح :

تعد مسألة فهم أغراض إدارة المخاطر المالية وسياستها لأية مؤسسة عملية أساسية لفهم كيفية استخدام الأدوات المالية، وفي ضوء التطورات في التوسع التطبيق العملي من خلال المعايير المقدمة، تعتقد اللجنة التوجيهية للأدوات المالية بضرورة الإفصاح قدر المستطاع، كما تقترح دراسة عدد من الطرق لتحسين عملية الإفصاح وخاصة الإفصاح عن عمليات كشف المخاطر المالية في ضوء التطورات الجديدة في مجال قياس حساسية المخاطرة . حيث يهتم الإفصاح وبشكل عام بكيفية عرض الفقرات في القوائم والتقارير المالية (الميزانية العمومية، كشف الدخل) وأيضا هنالك اهتمام من قبل الإفصاح وهو توفير المعلومات في احد الفقرات الظاهرة في الميزانية أو خارجها (Kiso and Weygandt ,1998 : P. 47) .

إن بنود القوائم المالية تقاس بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة لأخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية هذه الحقيقة بالقول بان استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية . وتؤدي استخدام سياسات محاسبية وطرق محاسبية مختلفة إلى اختلاف النتائج والمؤشرات المالية المستخدمة من القوائم المالية . وبسبب الأزمة المالية الأخيرة أصبح من الضروري إلقاء الضوء على أهمية المحاسبة السليمة ومعايير إعداد التقارير، وأصبح المستثمرون يطالبون بتقارير مالية شفافة تتيح لهم تحديد اقتصاديات العمليات التي تجريها المؤسسة وهذا يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم، وان الالتزام بالشفافية والإفصاح يجد أساسه في مبدأ حسن النية والإمانه في التعامل (مرقص : 2006) .

والقضية لأن تتعلق بمستوى الشفافية المطلوب تحقيقها في ظل الحاكمية المؤسسية من خلال الإفصاح بالتقارير المالية حتى يتمكن أصحاب المصالح من الاطمئنان إلى الموقف المالي للمؤسسة وتقييم موقف الاستثمارات .

### المبحث الرابع

#### آليات الحاكمية المؤسسية ودورها في الحد من الأزمة المالية :

لقد أصبح مصطلح الحاكمية المؤسسية " Corporate Governance " الموضوع الهام وزاد الاهتمام به بين كل من المهتمين بالدراسات المحاسبية والاقتصادية والإدارية والقانونية، وذلك بعد سلسلة من الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من المؤسسات المالية وخاصة في الدول المتقدمة . والأزمات المشار إليها يمكن وصفها على أنها أزمات ثقة في المؤسسات والتشريعات، التي أدت إلى إفلاسها ويرى البعض الآخر إلى إن هذه الانهيارات ترجع في معظمها إلى الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة . وقد سارعت المجموعات الكبرى بإظهار مدى أهمية هذا المصطلح وضرورة تطبيقه في المؤسسات بالصورة التي تخدم مصالح جميع الأطراف الفاعلة في المؤسسة (مساهمين، مديرين، دائنون... الخ)، وذلك من خلال ضبط ومراقبة صحة المعلومات المالية والمحاسبية لتفادي الوقوع في عمليات الغش والتلاعب التي يمكن أن تنتج عن ممارسات محاسبية خادعة في إظهار البيانات والمعلومات بصورة غير صحيحة، إذ أن الآراء الحديثة للمتخصصين هي لا بد من توفر أنظمة جديدة وفعالة للحاكمة المؤسسية تمنع تواطؤ المراجعين مع من لهم علاقات ومصالح في المؤسسة الذين تم ذكرهم (شحاته، 2007 : 10). نظرا لدورها في تجنب الشركات من التعرض لحالات التعثر والفشل والإفلاس المالي والإداري، فضلا عن دورها في تعظيم قيمة المؤسسة في السوق، وضمان بقاءها ونموها واستمرارها في الأعمال الدولية والإقليمية والمحلية . وقد أدت الأزمة المالية بكثير من الباحثين إلى اتخاذ نظرة عملية جديدة عن كيفية استخدام الحاكمية المؤسسية الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة. (Reed، 2005 : P. 37) .

ومع رغبت الاستخدام الحديث لهذا المصطلح إلا أن ظهوره يعود لزمن بعيد، فالأساس النظري والتاريخي للحاكمة المؤسسية يرجع أولا لنظرية الوكالة، التي ظهرت في سنة 1932، من قبل الأمريكيين (Berls and Means)، الذين بينا أن هناك فصل بين الإشراف داخل المؤسسات المستمرة وعملية الرقابة، إذ يعد هذا الفصل له اثر على مستوى أداء الشركة . وجاء الأمريكيين (Jensen and Meckling) أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد بعد ذلك في سنة 1976، وقدموا تعريفا لهذه النظرية الشهيرة، " بقولهم نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجا شخص "الرئيس" - صاحب رأسمال لخدمات شخص آخر "العامل" لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة تستوجب نيابته في السلطة"، ويترتب على هذا الفصل خطر سلب حقوق صغار المساهمين من قبل المديرين الذين يعملون على التخلص من أية رقابة . وهو ما أدى إلى

تدخل المشرع في الولايات المتحدة لحماية صغار المساهمين عن طريق إنشاء لجنة الأوراق المالية (SEC) ثم لجنة عمليات البورصة فيما بعد (Joffre, Simon, 1997: P.1652) .  
**مفهوم الحاكمية المؤسسية :**

إن تعاريف الحاكمية المؤسسية تكون متعددة بتعدد كتابها واختلاف وجهات نظرهم، أي لا يوجد على مستوى العالمي تعريف موحد متفق عليه بين المحاسبين والإداريين والقانونيين والمحللين الماليين . ونظرا لارتباط هذا المفهوم بمجموعة من الأطراف وهم المساهمين، والإدارة، والمقترضين، والفئات المختلفة من أصحاب المصالح . وفي ما يلي بعض التعريفات المتعلقة بحاكمية المؤسسية وهي :

تعرف الحاكمية على أنها " مجموعة من الممارسات والمسؤوليات التي قام باتباعها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تقديم توجيه استراتيجي وضمان تحقيق الأهداف والتحقق من إدارة المخاطر بشكل ملائم، واستقلال مورد المؤسسة على نحو مسؤول (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2004) .

وعرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحاكمية بأنها " النظام الذي يتم بواسطته إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " (Aiamgir, 2007) .

وقد ورد تعريف الحاكمية المؤسسية في دليل قواعد ومعايير الحاكمية المؤسسية بمصر على انه " مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية متوازنة بين مصالح إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى(دليل قواعد ومعايير الحاكمية المؤسسية بمصر، 2006:1)  
**خصائص الحاكمية المؤسسية :**

يرتبط مفهوم الحاكمية المؤسسية بشكل أساسي بسلوكيات الفئات المختلفة ذات المصالح بمنظمات الأعمال، لذا فإن هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق المفهوم . والخصائص هي كالآتي : (عبد العال، 2005: 18)

١. الانضباط : أي أتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح .
  ٢. الشفافية : أي تقديم صورة واضحة وحقيقية لكل الأحداث .
  ٣. الاستقلالية : أي لا توجد تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل والمحاولة من أبعادها .
  ٤. المساءلة : أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .
  ٥. المسؤولية : أي توجد مسؤولية أمام جميع أصحاب المصالح في المؤسسة .
  ٦. العدالة : أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات كافة من أصحاب المصلحة في المؤسسة .
  ٧. المسؤولية الاجتماعية : أي النظر إلى الشركة كمواطن صالح .
- محددات الحاكمية المؤسسية :**



أن التطبيق الجيد للحاكمة المؤسسية يتوقف على مجموعتين من المحددات : المحددات الخارجية والداخلية، وهما كالآتي :

أ. المحددات الخارجية :

ويقصد بالمحددات الخارجية هي المناخ العام للاستثمار في الدولة، وهذا يشير على سبيل المثال إلى، وجود القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (كقانون هيئة الأوراق المالية، وقانون سوق الأوراق المالية، وقانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون الشركات، وقانون الضريبة، وقانون الإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات، ودرجة تنافس أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (وعلى سبيل المثال، الجمعيات المهنية تعطي الصورة الجيدة للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحامين والشركات العامة في سوق الأوراق المالية، وبالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن المستقلة (مثل مكاتب المحاماة، والتدقيق والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية الاستثمارية) . أن المحددات الخارجية ترجع أهميتها إلى إن وجودها يضمن تنفيذ وتطبيق القوانين والقواعد التي تحسن إدارة الشركة، والتي تقوم في نفس الوقت من تقليل التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص . (IIF : 2003)

**المحددات الداخلية :**

وتتضمن القواعد والأسس والأنظمة الداخلية في المؤسسة التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المؤسسة بين الهيئة العامة للمساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كلجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت (Fawzy، 2003: P. 3-4).

**معايير " مبادئ " الحاكمية المؤسسية :**

إن الاهتمام المتزايد لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بموضوع الحاكمية المؤسسية أدى إلى إصدار مبادئ خاصة بها في سنة 1998، وذلك استجابة من الاجتماع الذي يعقد لمجلس (OECD)، وفي عام 1999 تم الاتفاق على هذه المبادئ لأنها على مستوى وزاري، فقد تم صياغة الأساس أو القاعدة للخطوات الابتدائية للحاكمية المؤسسية، وبالتعاون مع كل من البنك المركزي وصندوق النقد الدولي . وان هذه المبادئ تضمنت حقوق حملة الأسهم وكيفية أنصافهم، والدور الفعال لأصحاب المصالح في الحاكمية، ومسؤوليات مجلس الإدارة والإفصاح والشفافية (OECD، 2004 : P. 4).

إن هذه المبادئ اعتبرت بمثابة معايير شاملة و ضمانات مقبولة لكافة الجهات المعنية بالتحكم المؤسسي، وهذه المبادئ هي : (المشروعات الدولية الخاصة، 2003 : 145)

**توافر إطار فعال للحاكمية المؤسسية****حماية حقوق المساهمين****المساواة في التعامل بين جميع المساهمين****دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة****الإفصاح والشفافية****أهمية الحاكمية الجيدة في البنوك :**

أن الحاكمية المؤسسية تعتبر نظاما تم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للبنوك، وكذلك تعد عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية وعلى العكس من ذلك فان سوء استخدام آليات الحاكمية المؤسسية وخاصة في البنوك يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي، وخير دليل على ذلك ما حصل في الأزمة المالية، التي أدت إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام الحاكمية الجيدة لتجنب حدوثها، وهذا يأتي من إتباع المبادئ السليمة لحاكمية البنوك والتي تؤدي إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، والذي يزيد من أهميتها وبشكل خاص في الدول النامية . وتعمل أيضا على تخفيض تكلفة رأس المال وجذب الاستثمارات سواء الأجنبية والمحلية، والتي تحد من هروب رؤوس الأموال وإتاحة التمويل . أن الحاكمية المؤسسية تعتمد وبدرجة كبيرة على التعاون بين الحكومة والقطاعين العام والخاص والمؤسسات المالية والمصرفية، وذلك يخلق نظم تنافسية في سوق حر يقوم على أساس القانون، ويعزز القدرات التنافسية لقطاع البنوك تجعل الدولة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي وتحقق تكاملا مع الأسواق . (دهمش وابو ذر، 2003 : 27-30)

والحاکمية الجيدة في البنوك التي لديها هيكل حوكمي سليم تؤدي إلى الإفصاح عن المعلومات المالية التي بموجبها تقوم إدارة البنوك بحماية أموال المساهمين وخدمة مصالحهم وذلك سواء كانت ملكية البنك عامه أو خاصة فهي تضمن تحقيق عائد عادل على الأصول التي يمتلكها، وكذلك تؤدي الحاکمية السليمة إلى ثقة المساهمين بما يؤدي إلى تحقيق أفضل عائد على الاستثمار وزيادة العمالة ونمو الاقتصاد .

### الإفصاح عن البنود خارج الميزانية (المشتقات المالية)

أولاً : المعيار المحاسبي الدولي (٣٢) - العرض والإفصاح عن الأدوات المالية:

أدت التطورات المتلاحقة في وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي وتعزيز حرية في أسواق المال الدولية إلى انتشار استخدام العديد من الأدوات المالية سواء في صورتها التقليدية الأساسية كالسندات أم في صورة مشتقاتها مثل مقايضات أو مبادلات معدلات الفائدة. ويهدف هذا المعيار إلى تدعيم فهم مستخدمي البيانات المالية فيما يتعلق بأهمية الأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالبيانات المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للشركة وأدائها وكذلك تدفقاتها النقدية . ويقدم المعيار توصيفا للمتطلبات المتعلقة بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية ، كما يحدد المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأدوات المالية التي تكون خارج الميزانية (حميدات، 2008 : 526). وفيما يتعلق بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية يعالج المعيار كيفية تبويب الأدوات المالية إلى مطلوبات وحقوق ملكية وكذلك تبويب ما يتعلق بها من فوائد ، أرباح الأسهم ، خسائر ومكاسب وكذلك توضيح الأحوال التي يجب فيها عمل مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية . ويتعرض الجزء الخاص بالإفصاح للمعلومات الخاصة بالعوامل التي تؤثر في مقدار وتوقيت ومخاطر التدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بالشركة والناجمة عن الأدوات المالية وكذلك السياسات المحاسبية المطبقة في معالجة الأدوات المالية . وبالإضافة إلى ذلك فإن المعيار يحث الإفصاح عن المعلومات الخاصة بتطبيق ومدى استخدام الشركة للأدوات المالية ، وإغراض استخدامها والمخاطر المرتبطة بها وسياسات الإدارة في التحكم في تلك المخاطر (IAS 32: P.) .

ثانياً : معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) الأدوات المالية : الإفصاحات

يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمو تلك القوائم من تقييم :

- أ. أهمية الأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشأة .
  - ب. طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأة خلال المدة المالية وكذلك بإعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر .
- تعد المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في المعيارين الدوليين (23) و(39) .

### متطلبات المعيار

١. مدى أهمية بند الأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل :

- على المنشأة الإفصاح على المعلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم أهمية (جوهرية) الأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل .
٢. الإفصاح عن فئات الأصول والمطلوبات المالية في الميزانية : يجب الإفصاح عن القيمة الدفترية لكل فئة من فئات الأصول والمطلوبات المالية التالية كما هي معرفة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39، إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات التفسيرية :
- أ. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الإرباح والخسائر مع بيان الجزء المحتفظ به (المخصص) بالقيمة العادلة وكذلك المصنفة كأصول مالية محتفظ بها للمتاجرة وفق المعيار رقم (39) .
- ب. استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق .
- ج. أصول مالية معدة للبيع .
- د. القروض والذمم .
- هـ. المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإرباح والخسائر مع تصنيفها إلى (1) مطلوبات مخصصة بالقيمة العادلة و(2)الجزء المصنف كمطلوبات محتفظ بها للمتاجرة .
- و. المطلوبات المالية المقاس بالتكلفة المطفأة .
٣. متطلبات الإفصاح للأصول والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الإرباح والخسائر : إذا قامت المنشأة بتصنيف قرض أو ذمم أو مجموع من القروض أو الذمم المدينة بالقيمة العادلة من خلال الإرباح أو الخسائر فإنه سيتم الإفصاح عما يلي :
- أ. الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان الناجمة عن الاحتفاظ بالقروض والذمم بتاريخ القوائم المالية
- ب. مبالغ أية مشتقات ائتمان أو أي أدوات مالية مشابه تقلل الحدود القسوة للتعرض لمخاطر الائتمان.
- ج. مقدار التغير في القيمة العادلة للقروض والذمم والذي يعزى للتغيرات في مخاطر الائتمان للأصول المالية وكذلك مقدار التغير في القيمة العادلة بمشتقات الائتمان المتعلقة بالقروض والذمم
٤. متطلبات الإفصاح عن المطلوبات المالية المصنفة كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
٥. مقدار التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية (خلال الفترة المالية وتراكمية) والذي يعزى للتغيرات في مخاطر الائتمان .
٦. الاختلاف بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية وبين القيمة التعاقدية المطلوب تسديدها بتاريخ الاستحقاق للدائنين .
٧. إعادة التصنيف : إذا قامت المنشأة بإعادة تصنيف الأصول المالية والمقاس أما :
- أ. بالتكلفة أو التكلفة المطفأة، بدلا من القيمة العادلة .
- ب. بالقيمة العادلة بدلا من التكلفة أو التكلفة المطفأة .

في هاتين الحالتين يجب الإفصاح عن مبلغ الأصول المالية المعاد تصنيفها من وإلى الفئتين (أ) و(ب) وأسباب إعادة التصنيف . (الحميدات، 2008 : 785) .

### ثالثاً : المعيار المحلي :

بالنسبة لهذه المعايير في العراق والتي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية تؤثر على الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية ، فقد أصدر هذا المجلس القاعدة المحاسبية رقم (6) بشأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والسياسات المحاسبية للوصول على فهم أفضل للبيانات المالية ، وتوفير معلومات ومؤشرات عن أداء المؤسسة ، وإعطاء صورة حقيقية وواضحة ومتوازنة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية ، ولا تتطرق هذه القاعدة عن متطلبات الإفصاح الإضافية الخاصة في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة ، إذ أصدر المجلس القاعدة المحاسبية رقم (10) بعنوان " الإفصاح عن البيانات للمصارف والمنشآت المالية المماثلة " وتهدف هذه القاعدة إلى ما يلي : (قاعدة محاسبية رقم -10- فقرة -2-)

- أ- الإفصاح عن البيانات للمصارف والمنشآت التي تمارس نشاطا مماثلاً، وتوفير معلومات واضحة وملائمة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية .
  - ب- توفير المعلومات الموثوق بها لمستخدمي البيانات المالية الخاصة بالمصارف بشكل ملائم وقابل للمقارنة لتساعدهم في تقويم أدائها ، مثل المعلومات حول السيولة والملاءة والمخاطر المصرفية ، والبنود خارج الميزانية ، بالإضافة إلى توفير المعلومات اللازمة لتوضيح الخواص المميزة لأنشطة المصارف .
  - ج- توحيد المعايير المحاسبية للقياس والإفصاح المستخدمة من قبل المصارف لكي يتاح لمستخدمي البيانات المالية أدراك الأسس والقواعد المتبعة في أعدادها وتسهيل عملية المقارنة .
  - د- تعزيز الثقة بين مستخدمي البيانات المالية والمصارف ومنهم المتعاملين في السوق المالية.
  - هـ- المساهمة في الحد من حصول الأزمات الكبيرة في أسواق المال وتوطين الثقة والاستقرار في العمل .
  - و- المساهمة في توفير الأساس القانوني بصحة وسلامة التعاقد إذ أن الإفصاح عن خفايا البيانات المالية تجعل أطراف العقد على بيئة كاملة بخصوص الشيء أو الفعل الذي يتعاقد عليه.
- تمكين مستخدمي البيانات المالية للمصارف للحصول على معلومات مالية ومحاسبية كافية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المالية أو تتيح لهم تقويم كفاءة العاملين على إدارة هذه المصارف، على الرغم من اضطلاع البنك المركزي والأجهزة الحكومية بمهمة الإشراف على المصارف .

## المبحث الخامس

### 4 . 3 الدراسة الميدانية لأراء العينة في مدى تأثير كل من القيمة العادلة والحاكمية المؤسسية والإفصاح للبنود خارج الميزانية (الضمانات) على الأزمة المالية

#### 4 . 3 . 1 تصميم أداة الدراسة :

في هذه الدراسة، سيجاول الباحث دراسة ثلاث محاور وهي اثر القيمة العادلة، آليات الحاكمية المؤسسية، والإفصاح عن البيانات على الأزمة المالية وذلك من خلال استطلاع آراء مختلفة من اكاديمين، ومراقبي حسابات، ومدراء ماليين للمصارف، و وسطاء ماليين . في ضوء مغيرات الدراسة وفروضها، لاختبار مدة تأثير الثلاث محاور على الأزمة المالية، تم تصميم استمارة استبان لمعرفة الآراء المختلفة على محاور الدراسة . ومرت الاستبيان بعدة مراحل حتى بلغت صورتها النهائية وتتضمن ما يلي :

1 . مرحلة أعداد استمارة الاستبيان : تضمنت هذه المرحلة الحصول على بعض الأفكار والعبارات من استقراء الدراسات السابقة في موضوع المحاور الثلاث وتأثيرها على الأزمة المالية، مع مراعاة تطور بعض العوامل أو الملامح الأساسية لهذه المحاور . ولقد تم مطالبة أطراف المحيط المهني من اكاديمين ومراقبي حسابات ومدراء ماليين ووسطاء ماليين بإبداء آرائهم وتقديراتهم لكل محور ومدى تأثيره على الأزمة المالية . ولقد تم صيغة اختبارات الإجابة عنها باستخدام مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس وكانت درجة الإجابة على كل فقرة من 5 درجات بحيث أعلى درجة تمثل أعلى درجة الاتفاق، و الدرجة 1 تعني اقل درجة الاتفاق وحسب الجدول (1) :

الجدول (1) مقياس الإجابة عل الفقرات

التصنيف	اتفق تماما	↔	لا اتفق مطلقا
الدرجة	5	4	1

2 . مرحلة تحسين مستوى صدق الأداء وثباتها فقد تم إجراء الاختبار لها عن طريق عرض استمارة الاستبيان على مجموع من الاكاديمين متخصصين، الجدول (2)، لأخذ آرائهم حول وضوح الصياغة وعدم وجود صعوبة في فهم العناصر وكيفية الإجابة عليها، وقد ترتب على ذلك تعديل صياغة بعض العبارات واستبعاد بعضها الآخر حتى توافرت درجة مقبولة ومطمئنة لاستخدام الاستبيان في جمع البيانات .

جدول (2) الاكاديمين المتخصصين

ت	اسم الأستاذ	اللقب العلمي
1	د. منال جبار سرور	أستاذ
2	د. رضا صاحب أبو حمد	أستاذ
3	د. حسين هادي عنيزة	أستاذ مساعد
4	د. صفاء احمد العاني	أستاذ مساعد

5	د. علي حسين علي الدوغجي	أستاذ مساعد	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة - جامعة بغداد
6	د. عباس حميد يحيى التميمي	أستاذ مساعد	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة - جامعة بغداد
7	د. بشرى المشهداني	أستاذ مساعد	كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة - جامعة بغداد
8	د. أمل عبد الحسين كحيط	مدرس	الكلية التقنية - كوفة

3 . تم إرسال استمارات الاستبيان أو توزيعها بعد تعديلها إلى العينات كاملة من (اكاديميين، مراقبي حسابات، مدراء ماليين، ووسطاء ماليين) .

#### 4 . 3 . 2 مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المستهدف من اكاديميين أصحاب الاختصاصات وعددهم (22)، ومراقبي حسابات المؤسسات المالية الداخلة في سوق العراق للأوراق المالية وعددهم (20)، وكذلك مدراء ماليين المؤسسات المالية وعددهم (26)، والوسطاء الماليين منهم المستثمرين في هذه المؤسسات المالية وعددهم (18)، والتي تجاوبت مع البحث . وقد بلغ حجم عينة الدراسة 120 مفردة، وتم توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة، واسترداد منها 90 استبانته، وبعد تفحص الاستبيانات تم استبعاد 4 استبيانات نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة منها، وبذلك تكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 86 استبانته، كما في الجدول رقم(3):

جدول رقم (3) مجتمع الدراسة وعينته ومعدل الردود في كل فئة

المجموع	مدققين حسابات	وسطاء ماليين	مدراء ماليين	الأكاديمي	الأسماء التسلسل	
					العينة	1
120	30	30	30	30	العينة	1
86	20	18	26	22	الاستجابة	2
% 71.6	% 66.6	% 60	% 86.6	% 73.3	نسبة الاستجابة	3

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الردود كانت من فئة المدراء الماليين (86.6 %) ومن فئة الأكاديمي (73.3 %) ومن فئة مدققين الحسابات (66.6 %) ومن فئة الوسطاء الماليين (60 %)، وان نسبة الردود لمجموع الفئات (71.6 %) تعد ملائمة وكافية لتحليل البيانات في مثل هذا النوع من الدراسة وبشكل يتفق مع الدراسات الميدانية السابقة في هذا المجال .

#### 4 . 3 . 3 الأساليب الإحصائية المستخدمة :

تمت عملية تحليل البيانات واستخلاص النتائج من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات، ونوع العينة، وأهداف الدراسة وذلك باستخدام مجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد استخدم الباحث أسلوب النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط بين المحاور لاختبار مدى ارتباط المحاور .

#### 4 . 3 . 4 تحليل نتائج الدراسة الميدانية :

أوضحت نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها من استمارات الاستبيان ما يأتي :

أولاً : استخدام منهج القيمة العادلة للبنود خارج الميزانية (الضمانات) :

يلخص الجدول (4) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الاكاديمين ومراقبي الحسابات والمدراء الماليين والوسطاء الماليين عن مدى تأثير الأزمة المالية بالقيمة العادلة على النحو الآتي:

جدول (4) الاكاديمين والمدراء الماليين

ن	المحور الاول : استخدام منهج القيمة العادلة للبنود خارج الميزانية (الضمانات)		الاكاديمين		مدراء ماليين	
	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري
1	3.1	2	3.1	2	3.1	1.1
2	3.2	1.1	3.2	1.1	3.4	1.3
3	3.2	1.3	3.2	1.3	3.1	1
4	3.4	1.2	3.4	1.2	3.5	1.1
5	3.6	1.2	3.6	1.2	3.2	2
6	3.7	1	3.7	1	3.2	1.2
7	3.5	1	3.5	1	3.7	1
8	3.2	1.1	3.2	1.1	3.1	1.1



1.5	3.2	1	3.3	ان الانخفاض المستمر والتوقعات السلبية لقيم الضمانات المقرر تقييمها وفقا لافضل المعلومات بسبب عدم وجود سوق رائجة (نشطة) لها ستعكس على قيم اصول المصارف المقيمة بالقيمة العادلة وبالتالي على قيمة المصرف .	9
2	3.3	1	3.8	ان القوائم المالية للمصارف المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولي (المعيار 30) والمصادق عليها من قبل مراقب الحسابات تعطي نظرة صحيحة وصادقة لمستخدمي هذه القوائم.	10
1	3.8	1.5	3.1	تحدث الازمات المصرفية عندما تنهار الاسعار وبدورها تقلل من قيمة الضمانات والذي يؤثر على الثقة وانقاص ربحية المصارف، وان تركز القروض غالبا ما يؤدي الى تقوية عوامل الازمة .	11
1.3	3.3	1.1	3.1	المجموع	
مراقبي الحسابات والوسطاء الماليين					
الوسطاء الماليين		مراقبي الحسابات		المحور الاول : استخدام منهج القيمة العادلة للبنود خارج الميزانية (الضمانات)	تسلسل
الانحراف المعياري	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط		
1.5	3.1	1	3	ان عدم استخدام منهج القيمة العادلة في قياس قيمة ضمانات القروض ومقارنتها بقيمة القرض والمحاسبة عنها يعتبر السبب في حدوث الازمة المالية .	1
1	3.2	2	4.3	ان الممارسات السيئه في تطبيق منهج القيمة العادلة من قبل الادارة في عملية قياس (الضمانات) هو المسبب في حدوث الازمة المالية، فالحاجة لالية ودليل ارشادي مناسب لتطبيق هذا المنهج .	2
1.1	3.2	1.2	3.3	ان استخدام الكلفة التاريخية في قياس قيمة ضمانات القروض قد تتسبب في مخاطر ائتمانية وخاصة عندما تتخفف قيمة الضمانات	3
1	3.7	1.1	3.1	في حالة تعذر قياس القيمة العادلة للضمانات بسبب عدم وجود سوق نشطة لتداولها فيجب استخدام القيم الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية كاساس لقياس قيمتها العادلة او اللجوء الى خبراء للتقييم اذا تعذر قياس ذلك	4
1.2	3.5	1	3.8	ينبغي الاستمرار باستخدام منهج القيمة العادلة وبشكل مكثف بغض النظر عن اي ازمات وفي حالة عدم تطبيقها	5

				سيفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية .
1.3	3.2	1.2	3.3	ان استخدام معايير الابلاغ المالي منها منهج القيمة العادلة سيساهم وبشكل لا يستهان به في احفاء الشفافية عالية الجودة على عملية الابلاغ المالي .
1	3.1	1	3.4	ان عدم استخدام منهج القيمة العادلة في عملية القياس (الضمانات) يساهم في تاجيل خسائر الازمة وليس منعها .
1	3	1.5	3.5	بحاجة لبناء نموذج كمي تنبؤي يتضمن بعض النسب المحاسبية من خلالها يمكن الاحاطة بمدى تعرض المصارف المسجلة بالاسواق المالية للازمة المالية .
1.2	3.3	1.3	3.1	ان الانخفاض المستمر والتوقعات السلبية لقيم الضمانات المقرر تقييمها وفقا لافضل المعلومات بسبب عدم وجود سوق رائجة (نشطة) لها ستعكس على قيم اصول المصارف المقيمة بالقيمة العادلة وبالتالي على قيمة المصرف .
1	3.8	1.1	3.1	ان القوائم المالية للمصارف المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولي (المعيار 30) والمصادق عليها من قبل مراقب الحسابات تعطي نظرة صحيحة وصادقة لمستخدمي هذه القوائم .
1.3	3.6	1	3.2	تحدث الازمات المصرفية عندما تنهار الاسعار وبدورها تقلل من قيمة الضمانات والذي يؤثر على الثقة وانقاص ربحية المصارف، وان تركز القروض غالبا ما يؤدي الى تقوية عوامل الازمة .
1.2	3.3	1.2	3.2	

تعكس إجابات فقرات المحور الأول للاستبانة والمتعلقة (استخدام منهج القيمة العادلة للبنود خارج الميزانية (الضمانات)) والتي حصلت على وسط حسابي يتراوح بين (3 - 3.8) وانحراف معياري (2 - 1) مؤشر جيد بالنسبة لاتفاق الآراء عن الإجابات . ويلاحظ من الإجابات عن السؤال الأول من المحور الأول إن متوسط الحسابي للإجابات يتراوح بين (3 - 3.1)، بذلك يكون متوسط الحسابي لإجابات العينة (3.1)، وهذا يثبت اتفاق آراء أفراد العين، لاسيما في اختلاف الانحراف المعياري للإجابات كما هو واضح في الجدول رقم (4)، على قبول السؤال الأول الدال على استخدام القيمة العادلة في قياس قيمة الضمانات وان عدم استخدامها يكون من المسببات في حدوث الازمة المالية . كما يلاحظ من السؤال الثاني ان الاجابة عليه تضمنت وسط حسابي يتراوح ما بين (3.2 - 3.4) وبذلك يكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.3)، وهذا يبين اتفاق آراء العينة وبصورة عالية على قبول السؤال ومع اختلاف انحراف المعياري . ويلاحظ من السؤال الثالث ان الاجابة عليه تضمنت وسط حسابي يتراوح ما بين (3.1 - 3.3) ويكون متوسط الحسابي للإجابات العينة (3.2)، وهذا يتبين اتفاق آراء عينة البحث وكذلك

باختلاف انحراف المعياري للاجابة . اما في السؤال الرابع فتكون الاجابات ذات متوسط حسابي يتراوح ما بين (3.1 - 3.7)، وبه يكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.4)، يصادق عليها من قبل العينة كونها تعطي نظرة صحيحة وصادقة . ويلاحظ من السؤال الخامس اتفاق عينة البحث على الاجابات التي تتراوح متوسط الحسابي لها ما بين (3.2 - 3.8)، التي تعطي متوسط حسابي للعينة عالي دليلا على موافقة اراء العينة على السؤال ويكون متوسط الحسابي لاجابة العينة (3.5) . اما السؤال السادس فان المتوسط حسابي يتراوح ما بين (3.2 - 3.7)، حيث يكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.4)، هذا المتوسط يبين اتفاق الرأي بين افراد العينة وعم تقارب انحراف المعياري لكل متوسط وتكون مرتبة على التوالي . ويلاحظ من السؤال السابع ان متوسط الحسابي للاجابات يتراوح ما بين (3.1 - 3.7)، وبذلك يكون متوسط الحسابي لاجابة العينة (3.4)، فتكون مصادق عليها من قبل اجابات افراد العينة ومع ثبات الانحراف المعياري لاجابات العينة . ويكون تراوح متوسط الحسابي لاجابات السؤال الثامن كما هو موضح بالجدول مابين (3 - 3.5)، ويكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.2) وهذا مؤشر على اتفاق اراء العينة لاسيما اختلاف الانحراف المعياري لها . يلاحظ من اجابات عينة البحث على السؤال التاسع ان الوسط الحسابي للاجابات تتراوح مابين (3.1 - 3.3)، على التوالي وهذا يدل على اتفاق عينة البحث، ويشير الى انها تعطي نظرة صحيحة وصادقة عن الموقف المالي ونتيجة النشاط . ويلاحظ من السؤال العاشر اتفاق العينة بمتوسط (3.5) على ان القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية (التي تكون القيمة العادلة للضمانات شريكة فيها) مصادق عليها من قبل افراد العينة كونها تعطي نظرة صحيحة وصادقة . اما السؤال الحادي عشر والأخير من هذا المحور فان متوسط الحسابي يتراوح مابين (3.1 - 3.8)، حيث يكون متوسط الحسابي للعينة (3.4)، وهذا مؤشر على اتفاق اراء عينة البحث على الإجابات مع تقارب الانحراف المعياري لها .

ويلاحظ مما سبق ان متوسط الوسط الحسابي لأجوبة الأسئلة يساوي (3.2) وهذا يشير الى قبول المحور الاول الدال على ان استخدام منهج القيمة العادلة للبنود خارج الميزانية (الضمانات) وبصورة غير صحيحة وعدم اتباع التطبيقات او السياسات المحاسبية في تطبيق منهج القيمة العادلة يكون مؤثرا في حدوث الازمة المالية او المساعدة على حدوثها، لتحقيق النظرة صحيحة وصادقة لاسيما في ظل متوسط الانحراف المعياري لاجابة الاسئلة والبالغ (1.2)، كما يلاحظ ان الوسط الحسابي لاجابة عينة البحث على السؤال السابع المتعلق بالاثبات المباشر للمحور الاول يساوي (3.4) ومع ثبات الانحراف وهذا يعني قبول المحور .

#### ثانيا : أهمية الحاكمية المؤسسية في مواجهة الأزمة المالية :

يلخص الجدول (5) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الاكاديميين ومراقبي الحسابات والمدراء الماليين والوسطاء الماليين عن مدى تأثر الأزمة المالية بالحاكمية المؤسسية وعلى النحو الآتي:

جدول (5) الاكاديميين والمدراء الماليين

تسلسل	المحور الثاني : أهمية الحاكمية المؤسسية في مواجهة الأزمة المالية		الاكاديمين		مدراء ماليين	
	الحسابي المتوسط	المعاري	الحسابي المتوسط	المعاري	الحسابي المتوسط	المعاري
1	3.1	1.3	3.8	1	ان عدم فاعلية بعض القوانين والسياسات والاجراءات السابق وضعها لتحقيق انضباط في عمل الاسواق و المؤسسات المالية اضافة الى سهولة الالتفاف عليها يتطلب تفعيل تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية	
2	3.1	1.4	4	1	ان التوسع غير المنضبط في نشاط البنوك خارج الميزانية قد يترتب عليه اثار سلبية وخاصة ما يتعلق بكفاءة ادائها	
3	3	1.1	3.3	1.1	الواضح من الازمة المالية ان المشكلة بالاساس مشكلة رقابية وتشريعية مما دعى الى تطويرها بما يحقق اقصى قدر من الشفافية والالتزام في المعاملات المصرفية	
4	3.4	1	3.8	1.1	ان الازمة المالية استدعت ظهور نظام ومعايير تشترط وجود مواصفات ومؤهلات محاسبية ومالية فضلا عن الاستقلالية لمن يشغل عضوية مجالس الادارة ويجاد لجان مستقلة (لجنة التدقيق، لجنة ادارة المخاطر، لجنة التعينات، ولجنة المكافآت في مجالس الادارة) تتولى رقابة تصرفات الادارة	
5	3.3	1	3.3	1.4	يعتبر تبني منهج الحاكمية المؤسسية وخاصة ما يتعلق باعداد التقارير المالية الشفافة واتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس ولافصاح المحاسبي امرا ضروريا لمواجهة الازمات المالية.	
6	3.4	1.1	3.9	1.1	توجد سياسات ادارة المخاطر يسترشد بها اعضاء مجلس الادارة في المصارف لضمان ان المخاطر التي تتعرض لها طبيعة اعمال المصارف تدار بشكل سليم وان لجان التدقيق تساهم في تقييم المخاطر وان لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية لتأكد من ذلك.	
7	3	1.2	3.9	1	يعمل مجلس الادارة على دعم استقلالية ومكانة المدققين وذلك برفع تقاريرهم مباشرة الى مجلس الادارة او لجنة التدقيق والاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل اليها المدققون .	
8	3	1.2	4.1	1.1	ان مهمة لجنة التدقيق التحقق من كفاءة الرقابة الداخلية ونظام التقارير المالية ورفع تقاريرها الى مجلس الادارة، فهي حلقة الوصل بين مجلس الادارة وكل من المدقق الداخلي والخارجي .	
9	3	1.1	3.7	1	يشترط بالمصارف التي ترغب في الانضمام الى الاسواق المالية ان يوجد فيها لجان تدقيق جميع اعضائها مستقلين ومن خرج المصرف ولا تربطهم بالمصرف اي علاقة تؤثر في استقلاليتهم	
10	3.3	1.2	4	1.3	يطمنن المستثمرون على استثماراتهم بوجود نظام رقابة داخلية جيد وبالتطبيق السليم للمبادئ والمعايير المحاسبية وهذا سيؤدي الى تعميق مفهوم المسالة من خلال قيام لجان التدقيق بنقل ضمان تطبيق هذه المفاهيم الى مجلس الادارات .	
	3.2	1.2	3.4	1.1	المجموع	

مراقبي الحسابات والوسطاء الماليين

٧	مراقبي حسابات		وسطاء ماليين		المحور الثاني : أهمية الحاكمية المؤسسية في مواجهة الأزمات المالية
	المعيار المتوسط	الانحراف	المعيار المتوسط	الانحراف	
1	3.3	1	3.3	1.4	ان عدم فاعلية بعض القوانين والسياسات والإجراءات السابق وضعها لتحقيق انضباط في عمل الأسواق و المؤسسات المالية إضافة إلى سهولة الالتفاف عليها يتطلب تفعيل تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية
2	3	1	3	1.1	ان التوسع غير المنضبط في نشاط البنوك خارج الميزانية قد يترتب عليه آثار سلبية وخاصة ما يتعلق بكفاءة أدائها
3	3.4	1.4	3.4	1.2	الواضح من الازمة المالية ان المشكلة بالاساس مشكلة رقابية وتشريعية مما دعى الى تطويرها بما يحقق أقصى قدر من الشفافية والالتزام في المعاملات المصرفية
4	3.9	1	3.9	1.1	ان الازمة المالية استدعت ظهور نظام ومعايير تشترط وجود مواصفات ومؤهلات محاسبية ومالية فضلا عن الاستقلالية لمن يشغل عضوية مجالس الإدارة وإيجاد لجان مستقلة (لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة التعينات، ولجنة المكافآت في مجالس الإدارة) تتولى رقابة تصرفات الإدارة
5	3.7	1.4	3.7	1.2	يعتبر تبني منهج الحاكمية المؤسسية وخاصة ما يتعلق بأعداد التقارير المالية الشفافة وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي أمرا ضروريا لمواجهة الأزمات المالية.
6	3.3	1.1	3.3	1.1	توجد سياسات ادارة المخاطر يسترشد بها أعضاء مجلس الادارة في المصارف لضمان ان المخاطر التي تتعرض لها طبيعة اعمال المصارف تدار بشكل سليم وان لجان التدقيق تساهم في تقييم المخاطر وان لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك.
7	4	1	4	1.3	يعمل مجلس الادارة على دعم استقلالية ومكانة المدققين وذلك يرفع تقاريرهم مباشرة الى مجلس الادارة او لجنة التدقيق والاستفادة بفعالية من النتائج التي توصل اليها المدققون .
8	3.9	1	3.9	1.4	ان مهمة لجنة التدقيق التحقق من كفاءة الرقابة الداخلية ونظام التقارير المالية ورفع تقاريرها الى مجلس الادارة، فهي حلقة الوصل بين مجلس الادارة وكل من المدقق الداخلي والخارجي.
9	3.7	1.2	3.7	1.1	يشترط بالمصارف التي ترغب في الانضمام الى الاسواق المالية ان يوجد فيها لجان تدقيق جميع أعضائها مستقلين ومن خارج المصرف ولا تربطهم بالمصرف اي علاقة تؤثر في استقلاليتهم
10	4.1	1	4.1	3	يطمئن المستثمرون على استثماراتهم بوجود نظام رقابة داخلية جيد وبالتطبيق السليم للمبادئ والمعايير المحاسبية وهذا سيؤدي الى تعميق مفهوم المسائلة من خلال قيام لجان التدقيق بنقل ضمان تطبيق هذه المفاهيم الى مجلس الإدارات
	3.6	1.1	3.6	1.2	المجموع

تعكس اجابات فقرات المحور الثاني للاستبانة والمتعلقة (اهمية الحاكمية المؤسسية في مواجهة الازمات المالية) مؤشرا جيدا بالنسبة لاتفاق الراء عن الاجابات، حيث يتراوح متوسط الحسابي للاجابات ما بين (3 - 4.1) وانحراف معياري (1 - 1.4) . ويلاحظ الاجابات عن

السؤال الاول من المحور الثاني المبين في الجدول رقم (5) ان متوسط الحسابي للاجابات تتراوح ما بين (3.1 - 3.8)، وبذلك يكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.3)، ويكون مجمل المتوسط الحسابي لاجابات السؤال الاول جيدة، مما يدل على اتفاق اراء العينة على صدقة وصحته، مع اختلاف انحراف المعياري للاجابات . اما اجابات السؤال الثاني يتراوح متوسط الحسابي للاجابة ما بين (3 - 4)، ومن ذلك يكون المتوسط الحسابي لاجابات العينة (3.2)، وهذا يكون كؤشرا جيدا في ان التوسع بالبنود خارج الميزانية يكون سلبى على المؤسسة، وبذلك يبين اتفاق اراء العينة على صحة وصدق الاسؤال . ويلاحظ من السؤال الثالث والذي يتراوح متوسط الحسابي للاجابات ما بين (3 - 3.4)، وبذلك يكون المتوسط الحسابي للعينة (3.2)، وهذا يدل على التحفظ من اليات الحوكمة المؤسسية وتطبيقها بصورة جيدة، وبذلك يعتبر هذا المؤشر جيد من خلال اتفاق اراء العينة عن صحة ومصداقية الاجابات . ويلاحظ من السؤال الرابع والذي يتراوح متوسط الحسابي للاجابات ما بين (3.3 - 3.9)، وبذلك يكون المتوسط الحسابي لاجابات العينة (3.6) وهذا يبين اتفاق اراء العينة بصورة كبيرة في مصداقية وصحته الاجابات . ويلاحظ ايضا من السؤال الخامس الذي يتراوح متوسط الحسابي للاجابات يتراوح ما بين (3 - 3.7)، وبذلك يكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.3) وهذا يبين اتفاق اراء العينة، ولاسيما في تقارب انحراف المعياري للاجابات . وما يلاحظ في السؤال السادس الذي متوسط الحسابي للاجابات يتراوح ما بين (3.1 - 3.9)، وبذلك يكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.4) وهو مؤشر جيد على اتفاق اراء العينة على الاجابة، ولاسيما ثبات الانحراف المعياري لجميع اجابات العينة . ويلاحظ من السؤال السابع الذي يتراوح متوسط الحسابي للاجابات ما بين (3 - 4)، وبذلك يكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.6) وهذا يدل على اتفاق اراء العينة للاجابة بشدة . ما يلاحظ من السؤال الثامنة الذي تراوح متوسط الحسابي للاجابات ما بين (3 - 4.1) وبذلك يكون متوسط حسابي اجابات افراد العينة (3.5) وهذا يدل على مصداقية وصحته الاجابة حسب اتفاق اراء العينة بشدة . وما يلاحظ من السؤال التاسع يكون تراوح متوسط الحسابي للاجابات ما بين (3 - 3.7)، وبذلك يكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.3)، وهذا مؤشر جيد لاتفاق اراء العينة حول الاجابة . اما ما يلاحظ من السؤال العاشر الذي يتراوح متوسط الحسابي للاجابات ما بين (3 - 4.1)، وبذلك يكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.6)، وهذا يدل على اتفاق اراء العينة .

ويلاحظ مما سبق ان متوسط الوسط الحسابي لاجوبة الاسئلة يساوي (3.4) وهذا يشير الى قبول المحور الثاني الدال على أهمية الحاكمية المؤسسية في مواجهة الأزمة المالية، وللتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة لاسيما في ظل متوسط الانحراف المعياري لاجابة الاسئلة والبالغ (1.2)، كما يلاحظ ان الوسط الحسابي لاجابة عينة البحث على السؤال اخامس المتعلق بالإثبات المباشر للمحور الثاني يساوي (3.3) ومع تقارب الانحراف المعياري وهذا يعني قبول المحور .

ثالثا : الشفافية والإفصاح في ضمانات القروض المصرفية :

يلخص الجدول (6) نتائج التحليل الإحصائي لإجابات الاكاديمين ومراقبي الحسابات والمدراء الماليين والوسطاء الماليين عن مدى تأثر الأزمة المالية بالشفافية والافصاح عن ضمانات القروض .

الجدول (6) الاكاديمين والمدراء الماليين

تسلسل	المحور الثالث : الشفافية والافصاح في ضمانات القروض المصرفية		الاكاديمين		مدراء ماليين	
	متوسط الحسابات	الانحراف المعياري	متوسط الحسابات	الانحراف المعياري	متوسط الحسابات	الانحراف المعياري
1	3	1.2	3.6	1.4	3	احد اهداف من الافصاح او تقديم افصاحات اضافية عن البنود خارج الميزانية (الضمانات) هو تقديم المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في حصر وتقدير واستقراء المخاطر المرتبطة بها .
2	3.3	1	3.8	1.2	3.3	ان الافصاح عن السياسات المحاسبية بمعالجة البنود خارج الميزانية (الضمانات) له اهمية بالغة لمستخدمي القوائم المالية لانه يحدد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية
3	3.1	1.4	3.3	1.1	3.1	ان التزام المؤسسات المالية بمعايير المحاسبة الخاصة بالبنود خارج الميزانية سوف يعزز من مبدا الشفافية والافصاح الواجب توفيره في البيانات المحاسبية المنشورة .
4	3.6	1.3	3	1	3.6	ان تقارير الابلاغ المالي التي توفر المعلومات والبيانات للمستفيدين منها يجب توافر الشفافية والمصدقية وتعزز الاستقرار المطلوب في السوق المالية .
5	3.5	1.2	3.1	1.1	3.5	تساهم جودة المعومات المحاسبية في تقادي وقوع مختلف الاختلالات الامر الذي يتطلب اصلاح الانظمة المحاسبية بمزيد من الانضباط والشفافية وضبط جودة ونوعية المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة .
6	3.1	1.3	3.2	1.4	3.1	تشكل المحاسبة نظام اعلاميا في حد ذاته فقد يؤدي ضعف مخارجات النظام المحاسبي نتيجة اعتماد مبدا عن اخر في ظل الازمة المالية الى عدم جودة المعلومات المحاسبية وقدرتها على التبوؤ ومن ثم الى قرارات خاطئة .
7	3.3	1.2	3.5	1.3	3.3	يساعد الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة في المحاسبة عن الضمانات على جعل البيانات المالية المنشورة تتمتع بمصدقية عالية وقابلة

				للمقارنة .	
1.3	3.7	1.1	3.8	ان عدم الافصاح عن البنود خارج الميزانية (الضمانات) ضمن الحسابات المصرفية وعدم وجود تشريعات تحكم العمل بها سيجعلها خارجة عن اطار الجهات الرقابية .	8
1.4	3.2	1.3	3.7	ان البنود خارج الميزانية (الضمانات) ادت الى تقليص درجة الشفافية والافصاح في الميزانات العمومية للمصارف ومن ثم غموض طبيعة وتوزيع المخاطر .	9
1.2	3.4	1.5	3.1	ان متطلبات الافصاح والشفافية ضمن نصوص قانون سوق العراق للاوراق المالية تعد كافية لرقابة المصارف من قبل اصحاب المصالح والحد من حالات الفساد الناجمة عن عدم عدالة الحصول على المعلومات.	10
1.1	3.1	1.3	3.5	ان التقارير المحاسبية هي المصدر الوحيد للمعلومات المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية لذلك فان المرونة المعطاة لمديري المصارف في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة قد تؤدي الى وجود معلومات محاسبية تعمل على تضليل السوق المالية .	11
1.2	3.4	1.3	3.4	المجموع	
الوسطاء الماليين		مراقبي الحسابات		مراقبي الحسابات والوسطاء الماليين	تسلسل
الانحراف المعياري	متوسط الحسابات	الانحراف المعياري	متوسط الحسابات	المصرفية	
1.1	3.2	1.1	3.4	احد اهداف من الافصاح او تقديم افصاحات اضافية عن البنود خارج الميزانية (الضمانات) هو تقديم المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في حصر وتقدير واستقراء المخاطر المرتبطة بها .	1
1	3.1	1.3	3.3	ان الافصاح عن السياسات المحاسبية بمعالجة البنود خارج الميزانية (الضمانات) له اهمية بالغة لمستخدمي القوائم المالية لانه يحدد مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية	2
1.1	3.1	1.5	3	ان التزام المؤسسات المالية بمعايير المحاسبة الخاصة بالبنود خارج الميزانية سوف يعزز من مبادا الشفافية والافصاح الواجب توفيره في البيانات المحاسبية المنشورة .	3
1.2	3.4	1.2	3.5	ان تقارير الابلاغ المالي التي توفر المعلومات	4



				والبيانات للمستفيدين منها يجب توافر الشفافية والمصدقية وتعزز الاستقرار المطلوب في السوق المالية .	
1.3	3.5	1	3.3	تساهم جودة المعومات المحاسبية في تقادي وقوع مختلف الاختلالات الامر الذي يتطلب اصلاح الانظمة المحاسبية بمزيد من الانضباط والشفافية وضبط جودة ونوعية المعلومات المالية والمحاسبية المقدمة .	5
1.1	3.3	1.2	3.4	تشكل المحاسبة نظام اعلاميا في حد ذاته فقد يؤدي ضعف مخارجات النظام المحاسبي نتيجته اعتماد مبدا عن اخر في ظل الازمة المالية الى عدم جودة المعلومات المحاسبية وقدرتها على التبو ومن ثم الى قرارات خاطئة .	6
1.4	3.8	1.3	3.7	يساعد الالتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة في المحاسبة عن الضمانات على جعل البيانات المالية المنشورة تتمتع بمصدقية عالية وقابلة للمقارنه .	7
1.3	3.7	1.5	3.5	ان عدم الافصاح عن البنود خارج الميزانية (الضمانات) ضمن الحسابات المصرفية وعدم وجود تشريعات تحكم العمل بها سيجعلها خارجة عن اطار الجهات الرقابية .	8
1.4	3.4	1.2	3.9	ان البنود خارج الميزانية (الضمانات) ادت الى تقليص درجة الشفافية والافصاح في الميزانات العمومية للمصارف ومن ثم غموض طبيعة وتوزيع المخاطر .	9
1.1	3.3	1.2	3.4	ان متطلبات الافصاح والشفافية ضمن نصوص قانون سوق العراق للاوراق المالية تعد كافية لرقابة المصارف من قبل اصحاب المصالح والحد من حالات الفساد الناجمة عن عدم عدالة الحصول على المعلومات .	10
1.1	3.1	1.3	3.5	ان التقارير المحاسبية هي المصدر الوحيد للمعلومات المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية لذلك فان المرونه المعطاة لمديري المصارف في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة قد تؤدي الى وجود معلومات محاسبية تعمل على تضليل السوق المالية .	11
1.2	3.4	1.3	3.4	المجموع	

تعكس إجابات فقرات المحور الثالث للاستبانة والمتعلقة (الشفافية والافصاح في ضمانات القروض المصرفية) والتي حصلت على وسط حسابي يتراوح بين (3 - 3.9) وانحراف معياري (1- 1.5) مؤشر جيد بالنسبة لاتفاق الاراء عن الإجابات . ويلاحظ من الاجابات عن السؤال الاول من المحور الثالث ان متوسط الحسابي للاجابات يتراوح بين (3 - 3.6)، بذلك يكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.3)، وهذا يثبت اتفاق اراء افراد العين، لاسيما في اختلاف الانحراف المعياري للاجابات كما هو واضح في الجدول رقم (6)، على قبول السؤال الاول . كما يلاحظ من السؤال الثاني ان الاجابة عالية تضمنت وسط حسابي يتراوح ما بين (3.1 - 3.8) وبذلك يكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.4)، وهذا يبين اتفاق اراء العينة وبصورة عالية على قبول السؤال ومع اختلاف انحراف المعياري . ويلاحظ من السؤال الثالث أن الإجابة عالية تضمنت وسط حسابي يتراوح ما بين (3.1 - 3.3) ويكون متوسط الحسابي للإجابات العينة (3.1)، وهذا يبين اتفاق آراء عينة البحث وكذلك باختلاف انحراف المعياري للإجابة . أما في السؤال الرابع فتكون الإجابات ذات متوسط حسابي يتراوح ما بين (3 - 3.6)، وبه يكون متوسط الحسابي لإجابات العينة (3.4)، يصادق عليها من قبل العينة كونها تعطي نظرة صحيحة وصادقة . ويلاحظ من السؤال الخامس اتفاق عينة البحث على الإجابات التي تتراوح متوسط الحسابي لها ما بين (3.1 - 3.5)، التي تعطي متوسط حسابي لإجابة العينة (3.4)، وهذا يعطي مؤشرا جيدا على اتفاق إجابات عينة البحث . اما السؤال السادس فان المتوسط حسابي يتراوح ما بين (3.1 - 3.4)، حيث يكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.3)، هذا المتوسط يبين اتفاق الرأي بين افراد العينة واختلاف الانحراف المعياري لكل متوسط وتكون مترتبة على التوالي . ويلاحظ من السؤال السابع ان متوسط الحسابي للاجابات يتراوح ما بين (3.3 - 3.8)، وبذلك يكون متوسط الحسابي لاجابة العينة (3.6)، فتكون مصادق عالية عليها من قبل إجابات أفراد العينة ومع اختلاف الانحراف المعياري لاجابات العينة . ويكون تراوح متوسط الحسابي لإجابات السؤال الثامن كما هو موضح بالجدول ما بين (3.5 - 3.8)، ويكون متوسط الحسابي لاجابات العينة (3.7) وهذا مؤشر عال على اتفاق اراء العينة لاسيما اختلاف الانحراف المعياري لها . يلاحظ من إجابات عينة البحث على السؤال التاسع ان الوسط الحسابي للاجابات تتراوح ما بين (3.2 - 3.9)، وهذا يعطي متوسط حسابي لاجابة العينة (3.5)، ويشير الى انها تعطي نظرة صحيحة وصادقة عن المخاطر . ويلاحظ من السؤال العاشر ان متوسط الحسابي للاجابات يتراوح ما بين (3.1 - 3.4)، وهذا يعطي متوسط حسابي لاجابة افراد العينة (3.2)، يعطي مؤشر متوسطا على اتفاق اراء العينة . اما السؤال الحادي عشر والآخر من هذا المحور فان متوسط الحسابي يتراوح ما بين (3.1 - 3.5)، اذ يكون متوسط الحسابي للعينة (3.3)، وهذا مؤشر على اتفاق آراء عينة البحث على الإجابات مع تقارب الانحراف المعياري لها .

ويلاحظ مما سبق ان متوسط الوسط الحسابي لأجوبة الأسئلة يساوي (3.4) وهذا يشير الى قبول المحور الثالث الدال على ان الشفافية والافصاح في ضمانات القروض المصرفية التي تكون مطبقة بشكل جيد من قبل المؤسسات المالية تحد من الازمة المالية وعدم تطبيقها يكون

العكس، لتحقيق النظرة صحيحة وصادقة لاسيما في ظل متوسط الانحراف المعياري لاجابة الاسئلة والبالغ (1.2)، كما يلاحظ ان الوسط الحسابي لاجابة عينة البحث على السؤال الثامن المتعلق بالاثبات المباشر للمحور الثالث يساوي (3.7) ومع اختلاف الانحراف وهذا يعني قبول المحور .

#### معامل الارتباط $r$ :

الجدول (7) يبين معاملات الارتباط بين كل من المحاور الثلاث ، الذي يبين ان معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، وقيمة  $r$  المحسوبة اكبر من قسمة  $r$  الجدوليه والتي تساوي 0.3، وبذلك تعتبر فقرات المحاور صادقة لما وضعت لقياسه

#### الجدول (7)

#### معامل ارتباط المحاور الثلاث

للكاديمين			
$r_{12}$	$r_{13}$	$r_{23}$	معامل الارتباط
0.7	0.7	0.6	
للمدققين			
$r_{12}$	$r_{13}$	$r_{23}$	معامل الارتباط
0.4	0.5	0.4	
للسادة الماليين			
$r_{12}$	$r_{13}$	$r_{23}$	معامل الارتباط
0.6	0.5	0.4	
للمدراء الماليين			
$r_{12}$	$r_{13}$	$r_{23}$	معامل الارتباط
0.9	0.7	0.8	

من الجدول رقم (7) قد تم افتراض المحور الاول بـ  $(X_1)$  والمحور الثاني بـ  $(X_2)$  والمحور الثالث بـ  $(X_3)$ ، وبذلك يعد معامل الارتباط بين المحاور الثلاثة جيدا لان قيمة  $r$  المحسوبة ( 1-1)  $(-1 \leq r \leq 1)$  . وبالرجوع إلى الجدول رقم (7) نجد إن ارتباط المحور الأول والمحور الثاني يكون جيد لان  $(-1 \leq r \leq 1)$ ، في جميع عينة البحث المختارة، وكذلك المحور الأول مع المحور الثالث، والمحور الثاني مع المحور الثالث.

## الاستنتاجات والتوصيات

### المبحث الأول

#### 1.5 الاستنتاجات :

##### 1.1.5 استنتاجات مؤشرات أداء المصارف العراقية :

1. لكون أن القطاع المصرفي العراقي يعمل وفق النظام المحاسبي المتخصص بالمصارف وشركات التأمين والقاعدة المحاسبية المحلية رقم ( 10 ) فانه يبتعد بالمسافة ليست بالقليلة عن المعيار الدولي ( 30 ) الخاص بالإفصاح عن بياناته فضلا عن المعيار الدولي (39) والتي من بين أهدافها المساهمة في الحد من حصول الأزمات المالية وتوطين الثقة والاستقرار في العمل . فالتأثير سيحصل نتيجة هذا الابتعاد على ما يوفره النظام المحاسبي من معومات عن المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ونشرها لأصحاب المصالح لتمكنهم من أقرار قيمة الأسهم الفعلية لهذه المصارف .
2. أن هيئة الأوراق المالية العراقية ( ISC ) تتابع بصفة دورية منتظمة المصارف للتأكد من أتباع قواعد الإفصاح والشفافية ومدى التزامها بتوفير المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب . وان ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة .
3. على ما يبدو أن المصارف العراقية عملت على إيجاد آليات لتتكيف مع تطبيق معايير بازل ( 1 : 2 ) , ولكن ومن خلال الاطلاع على إجراءاتها في احتساب نسب كفاية رأس المال واحتساب المخاطر الترجيحية وبسبب المرونة الممنوحة لها في عملية التطبيق فإنها عملت بشيء من التمهّل والتدرج على تطبيقها , فدأبت على تطبيق المعيار رقم ( 1 ) وتعديلاته في احتساب نسبة كفاية رأس المال واحتساب مخاطر الترجيح مع التركيز على المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق فقط , والخاصة بالبنود داخل وخارج الميزانية , وابتعدت عن احتساب المخاطر التشغيلية التي جاء بها معيار بازل رقم ( 2 ) , بسبب عدم توفر أرضية ملائمة لاستخدامها . والواقع العملي يشير بعدم التزام المصارف بالنسبة المقررة لكفاية رأس المال من قبل لجنة بازل أو قانون البنك المركزي العراقي أو قانون المصارف العراقية , فقد تجاوزت هذه المصارف النسبة بأضعاف مضاعفة بسبب التوسع في التعامل بالبنود خارج

- الميزانية , وكما وضحته المؤشرات سابقا . وان التوسع غير المنضبط في تعامل المصارف في خارج الميزانية العمومية قد يترتب عليه آثار سلبية على أداء هذه المصارف .
- 4 . أن عدم أتباع آليات سليمة لحاكمة المؤسسة بنوعيتها الداخلي والخارجي يؤدي إلى ضعف الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء ممارسات الإدارة بالتوسع في التعامل بالبنود خارج الميزانية , فضلا عن أنها لا تشجع الشفافية في الحياة الاقتصادية . وكانت الأزمة المالية درس في اتخاذ نظره عملية جيدة عن كيفية استخدام الآليات الجيدة للحاكمة المؤسسة لتكون قيد على الممارسات الخاطئة للإدارة , ولمنع الأزمات المالية القادمة .
- 5 . أن زيادة نسبة الرفع المال تشير إلى أن المصارف تعتمد على مصادر التمويل الخارجية بصورة أكبر مقارنة مع المصادر الداخلية ( رأس المال الذاتي ) وهذا يشير إلى ضعف الهيكل المالي بسبب لجوء المصارف العراقية إلى المصادر الخارجية بصورة مفرطة , وهذا سيؤدي إلى أزمة سيولة إذا ما عجزت المصارف عن إيجاد التمويل الخارجي الكافي في حالات السحب المفاجئ من قبل المودعين وهذا ما حدث خلال الأزمة المالية الحالية .
- 6 . أن تعامل المصارف المحدود وخصوصا مع المصارف الخارجية , كذلك بالنسبة لسوق العراق للأوراق المالية نتج عنه تأثير محدود للأزمة المالية عليهما , فلو كان انفتاح المصارف مع المصارف الخارجية وانفتاح السوق العراقية للأوراق المالية غير محدود لكان تأثير الأزمة المالية عليهما تأثير مباشر وكبير .
- 7 . أن مسببات الأزمة المالية هو منح قروض أكثر من الأصول المملوكة للمصارف وهذا ما حدث في بعض المصارف الأمريكية , فضلا عن الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية والذي سيؤدي إلى حدوث أزمة مالية فيما إذا عجز المصرف عن إيجاد التمويل الخارجي وبالتالي يؤدي إلى فقدان الثقة بين المصارف وامتناع المصارف أقران بعضها البعض .

## 5 . 1 . 2 استنتاجات قائمة الاستبانة :

- 1 . تشير النتائج إلى أن عدم استخدام منهج القيمة العادلة للبنود خارج الميزانية ( أي قيمة ضمانات القروض ) وبصورة غير صحيحة وعدم أتباع التطبيقات أو السياسات المحاسبية والممارسات السيئة في عملية قياس هذه البنود ( الضمانات ) سيؤدي إلى حدوث الأزمة المصرفية التي بدورها تقلل من قيمة الضمانات والتي ستؤدي إلى انعدام الثقة وانخفاض ربحية المصارف .

2 . هدفت النتائج إلى أن التوسع الغير منضبط للمصارف في البنود خارج الميزانية (الضمانات) التي تأتي من خلال عدم الفاعلية في بعض القوانين والسياسات والإجراءات ومبادئ الحاكمية المؤسسية التي تم وضعها مسبقا , وقد ترتب على أثرها سلبيات وخاصة ما يتعلق بكفاءة أداء إدارة أنشطة البنود خارج الميزانية , الذي يعتبر أمرا ضروريا لمواجهة الأزمة المالية .

3 . أن أتباع المعايير المحاسبية الدولية من قبل المؤسسات المالية ( المصارف ) والخاصة في الإفصاح عن البنود خارج الميزانية ( الضمانات ) , له أهمية بالغة في جعل البيانات المالية المنشورة تتمتع بمصدقية عالية وقدرتها على التنبؤ بالقرارات المستقبلية , وتكون مهمة من طبيعة توزيع المخاطر , أن الإفصاح والشفافية في ضمانات القروض المصرفية التي تكون متبعة بصورة جيدة تحد من الأزمة المالية .

## المبحث الثاني

### 2.5 التوصيات :

#### 2.5.1 توصيات مؤشرات أداء المصارف العراقية :

1 . أن المحاسبة عن التعامل بالبنود خارج الميزانية ( الضمانات ) مازالت لم تتبلور بعد في شكلها النهائي ألا أن المنظمات المهنية المحاسبية أصبحت تعطيها القدر الكافي من الاهتمام والعناية بسبب ما تحمله من مخاطرة في التعامل بها , وقد خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار رقم ( 39 ) الذي يتناول البنود خارج الميزانية ( الضمانات ) , فعلى اللجان المسؤولة عن أعداد القواعد في العراق , الاهتمام بإعداد معيار خاص بها والاستفادة من المعيار الدولي حتى يكون أساسا للتحكم في التصرفات بالتعامل مع هذه البنود , وإلزام المؤسسات المالية ( منها المصارف ) تطبيق هذه المعايير والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بنشاطها في البنود خارج الميزانية ( الضمانات ) . أن الالتزام بتطبيق الحاكمية المؤسسية يؤدي إلى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وسوف ينعكس على الجوانب المختلفة لسوق العراق للأوراق المالية وقدرة هذه المعلومات في التأثير على حركة هذا السوق .

2 . من اجل ضمان حد أدنى من الحيطة والحذر والشفافية وتماشيا مع متطلبات كفاية رأس المال في المصارف العراقية , الصادرة عن اتفاقيات لجنة بازل ( 1 , 2 ) عليها أعداد أرضية مناسبة لتطبيق اتفاقيات لجنة بازل في احتساب كفاية رأس مال بترجيحه بمخاطر

السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان ، والإفصاح عن رأسمالها ومدى تعرضها للمخاطر مع الإبقاء على نسبة كفاية رأس المال ( 8 % ) . وعلى البنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية إصدار توجيهات بخصوص تطبيق ذلك وهذا سيشجع المصارف على التوجه نحو الأصول ذات درجة المخاطرة الأقل أو زيادة رأسمالها أو التخلص من الأصول الخطرة إذا ما تعذر عليها زيادة رأسمالها .

3 . الالتزام الجاد بمفهوم الحاكمية آليات المؤسسية بنوعها الداخلي والخارجي يتم بموجبه توجيه ورقابة العمليات التشغيلية للمصارف ، ويتطلب من المؤسسات المالية والأسواق المالية النزاهة والشفافية وبالأخص التعامل بالبنود خارج الميزانية لعدم التطبيق السليم للحاكمية المؤسسية وتطوير تشريعاتها وتغيير معايير المحاسبة ، وأعداد الأطر القانونية والرقابية وخاصة فيما يتعلق بتوصيات لجنة بازل ( 1 ، 2 ) والتركيز على تكوين لجان تنبثق عن مجالس إدارات المصارف أمثال لجنة التدقيق ، ويكون أعضائها مستقلين من غير المدراء التنفيذيين ، فالواضح من الأزمة المالية الحالية أن المشكلة بالأساس مشكلة رقابية وتشريعية . فالعمل المصرفي السيئ يمكن أن يدوم في غياب التنظيم الملائم والرقابة وعدم وجود انضباط اتجاه الأطر القانونية والرقابية .

4 . ينبغي أن تحدد المصارف بوضع هيكل رأس المال سواء من حيث العناصر المكونة له أو من حيث نسبة كل عنصر فيه . أحيانا تعطي أجمالي الودائع والحسابات الجارية في المصارف اثر ايجابي بخصوص الرافعة المالية بسبب ما نتج عنها من وفورات ضريبية لكن في مقابل ذلك فان التوسع في مبالغ الودائع والحسابات الجارية يوصل المصارف إلى حد معين ثم تبدأ ظهور مخاطر الإفلاس بتدهور كفاءتها ، فالأمر يتوقف على تشكيل المصارف لتوليفه مثلى للهيكل المالي باعتباره العنصر الأساس في موضوع تقييم الأداء المالي للمصارف ، وان الهيكل المالي الأمثل هو الذي يسمح بتدنيه تكلفة رأس المال ويعظم قيمة المؤسسة .

5 . نتيجة لانفتاح المصارف العراقية بالتعامل مع المصارف الخارجية في الوقت الراهن فان عليها أن تضع نصب أعينها إدارة المخاطر وهذا يفرض على المصرف أن يعرف جيدا مختلف المخاطر ومصادرها ليتمكن من قياسها ومتابعتها ومراقبتها .

6 . ينبغي من المصارف العراقية عدم المبالغة في التعامل بالبنود خارج الميزانية وعلى المصارف القيام بتقدير وقياس المخاطرة الائتمانية التي قد تنتج بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض مقابل ضمانات ، وهذا يتطلب وجود تنظيم داخلي يسمح بقياس حجم المخاطر ، فضلا عن مراقبة التغير في القيمة العادلة لهذه الضمانات . وان عدم الاهتمام بهذه الناحية يمكن أن تؤدي إلى أحداث غير مرغوب فيها متمثلة في عدم قدرة المقترض

باسترجاع الأموال الممنوحة له لأسباب لا يمكن التحكم بها فضلا عن أن إمكانية وقوع الخطر وارد في أية لحظة ، لان الحجم المتزايد من أنشطة البنود خارج الميزانية من شأنه عدم كشف الحجم الحقيقي للمشاكل التي تتعرض لها المصارف الأمر الذي لا يسمح بالتحكم به أو معالجته وقت حدوثه . فالأزمة المصرفية مهما تعددت أسبابها تتمثل في عدم المقدرة على توفير الأموال التي يطلبها المودعون بسبب عدم مقدرة المقترضين من تسديد التزاماتهم في موعدها والذي يتسبب في تقليل السيولة .

### 2.2.5 . 2 توصيات قائمة الاستبانة :

- 1 . ينبغي أن يتم الاستمرار باستخدام التطبيقات والسياسات المحاسبية و معايير القيمة العادلة لقياس البنود خارج الميزانية ( الضمانات ) وبشكل مكثف أكثر من السابق وخصوصا لها دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية ، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية .
- 2 . أن من الدوافع الهامة والأساسية لظهور وتطبيق الحاكمية المؤسسية هو إعادة ثقة أصحاب المصالح في البيانات والمعلومات المالية وأحكام الرقابة عليها لغرض الارتقاء بمفهوم جودة المعلومات المالية .
- 3 . أن توفر البيانات والمعلومات والحقائق خاصة عن البنود خارج الميزانية ( الضمانات ) يمكن من توقع الأزمات المالية التي يحتمل حدوثها وذلك عن طريق حصر الأخطار واستقرائها ، وهذا سيساعد أصحاب المصالح على التعامل مع الأزمة المالية . وان لعملية معالجة المعلومات المفصح عنها ليست سهلة وان عملية نجاحها تحتاج إلى الخبرة والإلمام العلمي وقدرات من قبل معالج هذه المعلومات .

## المصادر الخاصة بالبحث

### المصادر والمراجع العربية :

#### أولا : التقارير والنشرات السنوية

- ١ . قانون المصارف العراقية رقم ( 94 ) لسنة 2004 .
- ٢ . مطر، محمد نور، عبد الناصر، " مدى التزام الشركات العامة الأردنية بمبادئ لحاكمية المؤسسية : دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي "، الجامعة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد رقم ( 3 )، كانون الثاني، 2007 .
- ٣ . رضوان، سمير عبد الحميد، " المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها"، دار النشر للجامعات، مصر، الطبعة الأولى، 2005 .



٤. الشيخ، الراوي، " الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها "، بحث ملقى في مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها - جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13 - 14 آذار 2009
٥. الحسني، عرفات تقي، " التمويل الدولي"، دار مجد لاوي للنشر، الأردن، عمان، 1999.
- حش، محمد محمود، " الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة " تطبيقات عملية الطبعة الأولى، (الأردن - بنك الأردن المحدود )، 1998 .
٦. عليوة، السيد، " إدارة الأزمات والكوارث - مخاطر العولمة والإرهاب الدولي "، مركز القرار للاستشارات، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2004 .
٧. الخضيرى، محسن احمد، " إدارة الأزمات "، مكتبة مدبولي، الإسكندرية، بدون سنة طبع .
٨. البدوي، عبد الحافظ السيد، " إدارة الأسواق المالية - نظرة معاصرة "، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999 .
٩. رمضاني، عز الدين، " الربا والأزمة المالية "، مجلة الإصلاح، دار الفضلية للنشر والتوزيع، السنة الثانية، العدد ( 11 )، سبتمبر / أكتوبر 2008 ( ص 60 - 70 ) .
١٠. عباده، د. جمعة محمود، " الازمة المالية الاقتصادية العالمية واثرها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الاردني "، مؤتمر الازمة المالية العالمية، جامعة الجنان - لبنان، 2009
١١. حميدات ، جمعة ، محمد ابو نصار ، " معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية " ، عمان - الأردن ، 2008 .
١٢. مطر، محمد، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية، الأردن . عمان دار وائل للنشر، ٢٠٠٦.
١٣. الفريجي، حيدر نعمة، استخدام أدوات الهندسة المالية في إدارة فجوة الميزانية لعينة من المصارف العراقية: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية- كلية الإدارة والاقتصاد، 2001.
١٤. عبد الباسط ، محمد وفا ، " اساليب تلافي المخاطر الناشئة من تقلبات الاسعار في سوق الصرف الاجنبي " ، بحث مقدم من المؤتمر العلمي السنوي الاول ، جامعة الزقازيق ، 26 - 27 ابريل 1997 .
١٥. هندي منير ابراهيم، "إدارة الأسواق والمنشأة المالية" الإسكندرية - مصر، منشأة المصارف لتوزيع ونشر، 2002 .
١٦. حبش، محمد محمود، " الأسواق المالية العالمية وأدواتها المشتقة - تطبيقات عملية، الطبعة الأولى، 1998 .

١٧. الساعاتي، عبد الرحيم، " مستقبلات مقترحة متوافقة مع الشريعة "، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد الإسلامي، المجلد ( 15 )، جدة، 2003 .  
[www.islsmiccenter.kaau.edu](http://www.islsmiccenter.kaau.edu)
١٨. الحناوي، محمد صالح، " تحليل وتقييم الأسهم والسندات "، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر – الإسكندرية، 2000 .
١٩. هندي، منير إبراهيم، " إدارة المخاطر، الجزء الثالث عقود الخيارات "، منشأة المصارف، الإسكندرية – مصر، 2007 .
٢٠. بن الساسي محمد، " الضمانات المصرفية واستخلاص الديون المتعلقة بها " اتحاد المصارف المغاربية – الجزائر في 20 – 21 ديسمبر 2008 .
٢١. ربيع، عوض محمد، " نحو امكانية تطبيق ستراتيجيات مالية ومصرفية – دراسة ميدانية في عينة من منشآت القطاع المالية اليماني"، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، 2000 .
٢٢. صيام، وليد زكريا، " ايجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الاردن – دراسة استكشافية لآراء القائمين على مهنة المحاسبة "، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلة ( 1 ) العدد ( 2 )، عمان، ( 1 – 17 )، 2005 .
٢٣. شحاته، حسين حسين، " كيف النجاة من اثر الأزمة المالية الرأسمالية على أسواق المال العربي "، سلسلة بحوث في فكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، 2008 .
٢٤. عبد العال، طارق، " حوكمة الشركات ( المفاهيم، المبادئ، التجارب ) "، الإسكندرية – الدار الجامعية – مصر، 2005 .

### المصادر الأجنبية :

1. Robert, Boyer, Mario Dehove and Dominique plihon, " les crises financiers ", paris : la Documentation francaise, 2004
2. Ross, Stepnen, A., Westerfield, Randolph, W., and Jaffe, Jaffrey, F. " Corporate Finance ", Mc Graw – Hill, 2002 .
3. Revsine, Lawrance ; Collins, Johnson, " Financial Reporting & Analysis ", prentice Hall upper seddleriver, New jersey, 1996 .
4. Kolb, Robert, W., "Understanding Futures market", 5<sup>th</sup>. ed., Black weell publish, Inc., UK. 1997.
5. Eales, Brian A., " Financial Risk management ", Mc. Graw – Hill Companies Inc., 1995 .
6. Jones, Charles, P., " Investments – Analysis and management ", 7<sup>th</sup> ed. John wiley and sous, Inc., 2000 .

7. Simpson. W. Gary and Ireland . Timothy C, " The Impact of Financial Futures on the cash market FOR Treasury Bels ", journal of financial and Quantitative Analysis, Vol. 20, No. 3, Sep. 1985 .
8. Fox. R. Gerald, " Managing Global Derivatives : subject of Gop of Thirty study ", word of Bnaking, sep-oct, 1993.
9. Mayo, Herbert, "Financial Institutions, Investment and management ", 7<sup>th</sup> ed., Har court college publisher, 2001 .
10. Reed, D., Corporate Governance Reforms on Developing Countries, Journal of Business Ethics, 2005.